المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات

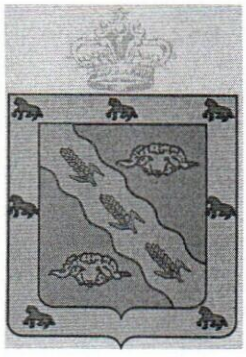

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات

في إطار الدورة العادية لشهر يناير

المنعقدة بتاريخ 10 يناير 2022

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي

- دورة:عادية
- جلسة:علنية

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات
في إطار دورته العادية لشهر يناير 2022

طبقا لمقتضيات المادة 37 من الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر في 20 من رمضان 1436 هـ (7 يوليو2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، انعقد بمقر إقليم سطات، اجتماع للمجلس الإقليمي لسطات في إطار الدورة العادية لشهر يناير يوم الاثنين 07 جمادى الاولى 1443 هـ الموافق ل 10 يناير 2022 م على الساعة العاشرة والنصف صباحا، تحت رئاسة السيد مسعود أوسار رئيس المجلس الإقليمي، وبحضور السيد عامل إقليم سطات.

* العدد القانوني لأعضاء المجلس الإقليمي : 23 عضوا
* المزاولون مهامهم : 23 عضوا
* الأعضاء الحاضرون : 20 عضوا وهم السادة :

- مسعود أوسار : رئيس المجلس الإقليمي لسطات
- يوسف لعيالي : النائب الأول للرئيس
- محمد مريوت : النائب الثاني للرئيس
- رشيدة نفيع : النائبة الثالثة للرئيس
- الصديق بعزاوي : كاتب المجلس
- فريد بن الأحمر : نائب كاتب المجلس
- المختار سجاع : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
- حجاج خربوش : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
- هشام طالبي : رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة
- شيماء الصخري : نائبة رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة
- محمد ضعلي : رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة
- وديع المهتدي : نائب لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة
- حاجبة اعبودو : عضو مستشار
- عبد الرزاق الناجح : عضو مستشار
- محمد الحميدي : عضو مستشار
- نزهة بنعزوز : عضو مستشار
- خضراء الداودي رغيوي: عضو مستشار
- مليكة بداوي : عضو مستشار
- أمينة نجاري : عضو مستشار
- العربي شريعي : عضو مستشار.

* الأعضاء المتغيبون بعذر (03 عضو) وهم السادة: أسماء معطاوي : رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة - المختار شافيعي : نائب رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة - سعيد وديع : عضو مستشار.

كما حضر هذا الاجتماع، السيد رئيس قسم الجماعات المحلية بالعمالة والمدير العام للمصالح ورؤساء المصالح بالمجلس الإقليمي وبعض ممثلي وسائل الإعلام.

تضمن جدول الأعمال هذه الدورة النقط التالية:

1. **تشخيص حاجيات القطاع الصحي بالإقليم.**
2. **تشخيص حاجيات التعليم العالي بالإقليم.**
3. **المصادقة على ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي وجامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطـــات.**
4. **المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي بسطات.**
5. **المصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمـــي.**
6. **المصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي.**
7. **برمجة الاعتمادات الغير مستعملة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم.**
8. **برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021.**

بعد توفر النصاب القانوني افتتح السيد الرئيس الجلسة بالكلمة التالية:

يشرفني في البداية بعد توفر النصاب القانوني أن أفتتح أشغال الدورة العادية للمجلس الإقليمي لشهر يناير 2022، طبقا لمقتضيات المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، وأن أرحب:

بالسيد عامل اقليم سطات

بالسيدات والسادة اعضاء المجلس الاقليمي

بالسادة رؤساء وممثلي المصالح الخارجية

بالسادة رؤساء الاقسام والمصالح الاقليمية

بالسادة ممثلي وسائل الإعلام

بالسيدات والسادة الحضور

كما اشكر الجميع على تلبيتهم الدعوة لحضور اشغال هذه الدورة، التي نتمنى ان تعود نتائجها بالخير العميم على مجموع ساكنة هذا الإقليم.

وقبل عرض نقط جدول الاعمال للدراسة من طرف المجلس، اود ان اذكر بمختلف الاجراءات والتدابير المتخذة لعقد هذه الدورة وذلك على الشكل التالي:

- عقد اجتماع لمكتب المجلس الاقليمي بتاريخ 13 دجنبر 2021، والذي تم خلاله اقتراح 09 نقط لإدراجها ضمن جدول اعمال الدورة، غير أن السلطة الإقليمية اعترضت على النقطة المتعلقة بدعم جمعيات دور الطالب والطالبة بالإقليم، لكونها لا تدخل ضمن اختصاصات أو صلاحيات المجلس الإقليمي المتضمنة بالقانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم.

وبذلك تصبح النقط المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة 08 نقط وهي موضوع الدعوة الموجهة إلى السادة أعضاء المجلس الإقليمي.

ومن اجل تدارس هذه النقط من طرف اللجان الدائمة للمجلس الاقليمي، تم عقد الاجتماعات التالية:

- **عقد اجتماع للجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة بتاريخ 22 دجنبر2021 على الساعة الحادية عشرة صباحا.**
- **عقد اجتماع للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة بتاريخ 23 دجنبر2021 على الساعة الحادية عشرة صباحا.**
- **عقد اجتماع للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة بتاريخ 23 دجنبر2021 على الساعة الخامسة مساء.**

هذه باختصار مختلف الاجراءات والتدابير المتخذة لعقد هذه الدورة، اما فيما يتعلق بمختلف الانشطة التي تمت خلال الفترة المتراوحة ما بين شهر يونيو2021 وبداية شهر يناير 2022، وتطبيقا لمقتضيات المادة 104من القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والاقاليم، فقد تم اعداد تقرير اخباري تم توزيعه على جميع السادة الاعضاء في بداية هذه الجلسة وذلك ربحا للوقت وقد تضمن المحاور التالية:

1/ الحضور والمشاركة في أشغال بعض الاجتماعات.

2/ التدبير الإداري لأنشطة المجلس الاقليمي.

3/ طلبات العروض وسندات الطلب المنجزة خلال الفترة الممتدة من الدورة العادية لشهر يونيو إلى نهاية سنة 2021.

لذلك، وفي حالة عدم تسجيل أي تدخل او نقطة نظام، ننتقل إلى دراسة النقط المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة.

النقطة الأولى: تشخيص حاجيات القطاع الصحي بالإقليم:

العرض:

أشار السيد الرئيس في عرضه الى انه تم اقتراح هذه النقطة تلبية لرغبة السادة الأعضاء في الاطلاع على التشخيص والحاجيات المرتبطة بالقطاع الصحي بالإقليم، حيث تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة، والتي أعدت تقريرا مفصلا في الموضوع أحيل على السادة الأعضاء بمناسبة توجيه الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة، لذلك أعطى الكلمة مباشرة للسيد المندوب الإقليمي للصحة من أجل تقديم كافة التوضيحات في هذا المجال.

في تدخله قدم السيد المندوب الإقليمي للصحة عرضا مفصلا تضمن المحاور التالية :

- تقديم الإقليم،
- العرض الصحي،
- المؤسسات الصحية،
- الموارد البشرية،
- وسائل التنقل،
- إنجازات المؤسسات الصحية،
- المشاريع في طور الإنجاز،
- المشاريع المبرمة في إطار المخطط الجهوي للعرض الصحي،
- الإكارهات،
- الآفـــــاق.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- مليكة بداوي، تطرقت في تدخلها إلى المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي بالاقليم كالنقص الحاصل في الادوية، وطول المواعيد، وضعف الخدمات التمريضية خاصة على مستوى مستشفى الحسن الثاني، وغياب النظافة لذا التمست من السيد المندوب الإقليمي للصحة بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين الخدمات الصحية.

- العربي الشريعي، تساءل عن مصير مركز تصفية الدم بالبروج، مشيرا إلى أن عدم إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود يؤرق ساكنة تلك المنطقة، علما أن مرضى القصور الكلوي بمنطقة البروج يضطرون إلى اللجوء إلى مستشفيات المدن المجاورة قصد الاستفادة من الخدمات التي تقدمها في مجال تصفية الدم.

- **الصديق البعزاوي**، أشار في تدخله إلى أن العرض الذي قدمه السيد المندوب الإقليمي للصحة تضمن مشكل الخصاص في المواد البشرية وعدم استقرار الأطر الطبية العاملة بالإقليم، وأن الميزانية المخصصة لهذا الأخير، في المجال الصحي ضعيفة ولاتستجيب لجميع متطلبات الساكنة، لذلك التمس من السلطة الإقليمية رفع ملتمس الى الوزارة المعنية من أجل المزيد من الدعم للقطاع الصحي بهذا الإقليم، قصد تجويد الخدمات الصحية به.

- **هشام الطالبي**، أثار الوضعية المزرية للمستوصف المتواجد بجماعة أولاد امحمد، مشيرا إلى أنه يفتقر إلى أبسط الحاجيات الضرورية، لذا ألتمس من السيد المندوب الإقليمي التدخل من أجل إيجاد حل لهذه الوضعية.

- **حجاج خربوش**، أشار في تدخله إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة في المجال الصحي من طرف مختلف الفعاليات المحلية، فيما يتعلق بتوفير البنايات، غير أن هذه المجهودات لم يواكبها التدعيم في مجال توفير التجهيزات والموارد البشرية، حيث أوضح أن المركز الصحي بأولاد امراح لا يتوفر على اطر طبية خاصة به، وأنه يتم تدبير هذا المركز عن طريق بعض الأطباء بالتناوب.

- **محمد ضعلي**، بعد أن شكر السيد المندوب الإقليمي للصحة على عرضه القيم، طالب بضرورة الاهتمام بالجمعيات الرياضية في مجال الصحة الرياضية، وذلك بتخصيص جناح خاص بالطب الرياضي على مستوى مستشفى الحسن الثاني.

- **عبد الرزاق الناجح**، أوضح أن القطاع الصحي بالإقليم يعرف نقصا في جميع المجالات، وبالنسبة للخصاص المسجل في مجال الموارد البشرية، أشار إلى أن العبرة في الكيف وليس في الكم حيث طالب من السيد المندوب العمل على تحسين تدبير هذا القطاع بما هو متوفر من الموارد البشرية، وذلك بتكثيف وتشديد الزيارات الرقابية للمراكز الصحية بالاقليم، مشيرا إلى أن هناك مشاكل داخل المندوبية نفسها.

- **محمد مريوت**، أشار في تدخله إلى أن العرض الذي قدمه السيد المندوب الإقليمي للصحة تضمن العديد من المعطيات، غير أنه أغفل بعض المعطيات الأخرى، لاسيما ما يتعلق بتخريب المؤسسات الصحية والمرتبط أساسا بعدم تواجد ممرض أو طبيب مداوم وحراس بهذه المؤسسات، كما أنه أغفل التطرق إلى وجود لوبي بالإقليم يتحكم في المنظومة الصحية الشيء الذي يجعلها في تراجع مستمر، علما أن الصحة والتعليم محوران أساسيان للتنمية والنهوض بالشعوب.

- **محمد الحميدي**، أشار إلى أنه سبق له وأن عقد لقاء مع السيد المندوب الإقليمي للصحة، وتم طرح المشاكل التي يعرفها المجال الصحي بجماعة سيدي أحمد الخدير، غير انه الى حد الساعة لم يتم حل تلك المشاكل، كالنقص الحاصل في الأودية، والغياب المتكرر للطبيبة بمستوصف عطوشة، ومشكل توسيع دار الولادة، وعدم ربط المركز الصحي لسيدي أحمد الخدير بالماء الصالح للشرب، وعدم تواجد العلم الوطني بالمؤسسات الصحية ببعض الجماعات.

- **يوسف لعيالي**، أوضح أن مشاكل القطاع الصحي بالإقليم مرتبطة بالنموالديموغرافي المتزايد للساكنة، موضحا أن السيد المندوب الإقليمي قدم عرضا عن الإكراهات التي تعاني منها المنظومة الصحية في ظل الازدياد المضطرد في الطلب على الخدمات الصحية، لذا التمس ضرورة تكثيف جهود جميع المتدخلين من مندوبية وسلطة إقليمية على مستوى الوزراة الوصية قصد إيجاد حلول لمشاكل القطاع الصحي بالإقليم.

- **خضراء الداودي رغيوي**، أشارت إلى أن مستشفى الحسن الثاني يعاني من عدة خروقات، موضحة أن الطبقة الهشة لا تستفيد من الخدمات الصحية المقدمة من طرف هذه المؤسسة، وأن هناك غياب للنظافة وانتشار الفوضى العارمة بقسم المستعجلات، لذا طالبت بضرورة تشديد المراقبة على الموارد البشرية بهذا المستشفى.

- **المختار سجاع**، أوضح في تدخله أن الحديث عن القطاع الصحي متشعب ومتعدد الأطراف باعتباره قطاعا اجتماعا صرفا وله علاقة مباشرة بسلامة وصحة المواطن، ونوه بهذه المناسبة بالأسئلة الكتابية والشفهية المرفوعة من طرف برلمانيي الإقليم لدى السيد وزير الصحة بشان القطاع الصحي بإقليم سطات، و أشار الى أنه بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا القطاع فإنه لازال يعاني من العديد من الإكرهات، ويقتضي وضع تصور عام للمنظومة الصحية، لذا اقترح ضرورة التواصل مع المجلس الإقليمي لتشخيص حاجيات القطاع الصحي بالإقليم.

- **وديع المهتدي**، أشار إلى أن هذه النقطة مرتبطة بقطاع حكومي، وأن القانون التنظيمي لمجالس العمالات والأقاليم حدد صلاحيات المجلس الإقليمي ونظم علاقته بالمصالح الحكومية، وبالنسبة للعرض التشخيصي الذي قدمه السيد المندوب الإقليمي للصحة أوضح أنه لم يتضمن العديد من الإختلالات التي طالت المنظومة الصحية بالإقليم والتي لخصها فيما يلي:

- عدم تقديم العديد من المؤسسات الصحية خدماتها للمواطنيين.
- مشكل عدم إستفادة العديد من المرضى من خدمات بعض التجهيزات لاسيما منها جهاز السكانير بمستشفى الحسن الثاني.
- الفوضى العارمة التي تطال قسم المستعجلات بهذا المستشفى.
- الوضعية المزرية لقسم الولادة.
- ضعف التجهيرات بقسم طب الأطفال.
- إغلاق مركز التشخيص خلال فترة كوفيد 19.
- غياب العناية بالمرضى بمصلحة كوفيد.
- إغلاق قسم الجراحة لفترة معينة.
- مشاكل الزبونية والمحسوبية في مجال الإستفادة من خدمات قسم الجراحة.
- طول المواعيد.

وفي آخر تدخله إلتمس من السلطة الإقليمية مراسلة المصالح المركزية للرفع من جودة الخدمات الصحية بالإقليم.

- **الصديق بعزاوي**، أوضح في تدخله أن الإكراهات التي تضمنها العرض التشخيصي لقطاع الصحة بالإقليم هي نفسها التي أثارها السادة الأعضاء، لذا طالب من السيد المندوب الإقليمي للصحة تقديم تصورات لمعالجة هذه المشاكل، اما بخصوص رفع ملتمس للتدخل لدى الوزارة الوصية من أجل تجويد وتحسين الخدمات في مجال القطاع الصحي بالإقليم، فقد أشار إلى أنه يتم دائما رفع تقارير في الموضوع من طرف المندوبية الإقليمية إلى مصالحها المركزية وان المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة على الصعيد الإقليمي بالخصوص والوطني عموما معروفة ولاتخفى على أحد.

وفي نفس السياق أوضح السيد **المندوب الإقليمي للصحة** ان المشاكل المطروحة على مستوى مستشفى الحسن الثاني، تعود بالأساس الى فراغ إداري في تسيير هذه المؤسسة، علما ان هذه الاخيرة تتمتع بالاستقلالية المالية والتسيير الذاتي. وأضاف انه بالنسبة للبنية التحتية لهذه المؤسسة الصحية، أشار إلى أنه تمت إعادة تأهيل جل الأقسام المتواجدة بها.

وأما بالنسبة لمركز التشخيص فقد أشار إلى أن هناك مشاكل تقنية داخلية، وفي سياق التدخلات المتعلقة بعدم الاستفادة من خدمات سكانير أوضح أن المستشفى بحسب علمه يتوفر على جهازين للسكانير وأن جوهر الاشكال في نظره مرتبط بغياب راديولوك.

وأما ما يخص الفوضى العارمة بقسم المستعجلات أوضح أن ذلك مرده الى كون أغلبية حالات المرضى الوافدة على هذا القسم لاتوجد في حالة الاستعجال.

- **حاجبة أعبودو**، أثارت بدورها، بعض الاختلالات التي يعاني منها القطاع الصحي بالإقليم، وأشارت بالمناسبة إلى مشكل غياب الأطر الصحية بالمركز الصحي بجماعة امريزيك، ومشكل النقص الحاصل في مجال الأدوية والتجهيزات الطبية.

- **السيد عامل الإقليم**، في بداية تدخله شكر السادة الأعضاء على طرحهم لهذه النقطة ضمن جدول أعمال هذه الدورة باعتبار ان الصحة حق يكفله الدستورلكل مواطن، وبالنسبة لوضعية قطاع الصحة أشار إلى أنها لا ترقى الى المستوى المطلوب بجميع أقاليم المملكة، غير أن وضعية هذا القطاع بإقليم سطات هي أحسن بكثير بالمقارنة مع بعض الأقاليم الأخرى بفضل الجهود الملموسة التي يقوم بها القيمون على هذا القطاع بالاقليم، رغم الاكراهات التي تم ذكرها من طرف السادة الأعضاء والتي اقرها السيد مندوب الصحة خلال عرضه، لذا طالب بضرورة تكثيف الجهود من طرف مختلف الفعاليات لإصلاح هذا القطاع، مشيرا إلى أن قطاعي التعليم والصحة محورين أساسين لأزدهار الوطن، وأن صاحب الجلالة أولى اهتماما بالغا لقطاع الصحة وتم إحداث عدة إصلاحات غير أن هناك بطء في وتيرة إنجازها بالشكل الذي يلبي الحاجيات الآنية للساكنة، بسبب الضغط المتزايد والمضطرد بشكل يومي على خدمات هذا القطاع، لذا اقترح ضرورة العمل على التركيز على تأهيل بعض المراكز الصاعدة للتخفيف من حدة الضغط على المؤسسات الصحية بالجماعات وذلك، من خلال تدعيم هذه المراكز بكل التجهيزات والموارد البشرية الكفيلة بتجويد وتوفير الخدمات الطبية لمختلف الساكنة القروية، كما اقترح ضرورة انخراط الجماعات في توظيف الأطباء على اعتبار أن الوزارة الوصية رخصت لهم القيام بذلك.

وفي ختام تدخله لم يفت **السيد العامل** مطالبة السيد المندوب الإقليمي للصحة باتخاذ قرارات صارمة لمحاربة سوء تدبير القطاع الصحي بالإقليم، وفرض المزيد من المراقبة على الأطباء والممرضين.

وهكذا وبعد الانتهاء من لائحة التدخلات، اقترح **السيد رئيس المجلس الإقليمي** أن يتم رفع ملتمس بشأن إكراهات قطاع الصحة على المستوى الإقليمي إلى الوزارة الوصية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها، حيث وبعد المناقشة المتبادلة تمت الموافقة على هذا الاقتراح.

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 07 بتاريخ 2022/01/10.

النقطة المتعلقة بتشخيص حاجيات القطاع الصحي بالإقليم.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يناير 2022 المنعقدة بتاريخ 2022/01/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 46 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بتشخيص حاجيات القطاع الصحي بالإقليم؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأصوات المعبر عنها : 20

عدد الأعضاء الموافقين : 20

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - وديع المهتدي - حاجبة اعبودو - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - خضراء الداودي رغيوي - مليكة بداوي - أمينة نجاري - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

وافق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات على رفع ملتمس إلى وزارة الصحة من أجل إيجاد الحلول الملائمة للإكراهات التي يعاني منها قطاع الصحة بالإقليم، وخاصة ما يتعلق بالمسائل التالية:

- قلة الموارد البشرية من ممرضين وأطباء وإداريين بالمؤسسات الصحية وعدم استقرارهم بالإقليم.
- تقادم بعض بنايات المؤسسات الصحية والتجهيزات التقنية والخصاص في بعض هذه التجهيزات.
- ضعف الميزانية المرصودة للأدوية واللقاحات وانعدام الوسائل اللوجستيكية لنقلها، ومشكل تخزينها.
- غياب الماء الصالح للشرب بمجموعة من المؤسسات الصحية.
- ضعف الميزانية الموجهة لترميم وإصلاح المؤسسات الصحية.
- إشكالية حراسة ونظافة المؤسسات الصحية بالإقليم.

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس الإقليمي لسطات

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

النقطة الثانية: تشخيص حاجيات التعليم العالي بالإقليم:

العرض:

لقد تم إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال هذه الدورة من أجل الاطلاع على مختلف حاجيات التعليم العالي بالإقليم، وقد تم تدارس هذه النقطة من طرف لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة، التي أعدت تقريرا مفصلا في الموضوع، لذلك أعطى الكلمة مباشرة لممثل جامعة الحسن الأول من أجل تقديم عرض في الموضوع الذي عنونه تحت اسم حصيلة جامعة الحسن الأول بسطات: الإنجازات والآفاق والذي تضمن المحاور الاساسية التالية:

- نبذة عن احداث جامعة الحسن الأول وما كان لهذا الحدث من ابعاد علمية وثقافية واجتماعية من أهمية بالغة بالنسبة لجهة الشاوية ورديغة سابقا ولساكنتها.
- تحديد المؤسسات الجامعية التابع لهذه الجامعة: رئاسة الجامعة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، كلية العلوم والتقنيات، كلية العلوم القانونية والسياسية، كلية الاقتصاد والتدبير، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببرشيد، المدرسة العليا للتربية والتكوين ببرشيد، المعهد العالي لعلوم الصحة، معهد علوم الرياضة، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، الكلية المتعددة التخصصات ببرشيد، الكلية المتعددة التخصصات بابن احمد.
- عرض التكوين والتشجيع على التكوينات الممهننة باعتبار انخراطها في برنامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار واسهام الجامعة في الإصلاح البيداغوجي الوطني وفق التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني والإدارة العمومية كما تعمل الجامعة على رسم استراتيجيتها من خلال المحاور التالية:
  - مواجهة الضغط المتزايد على التعليم العالي،
  - ضمان تكافؤ الفرص،
  - تنويع العرض التربوي وتحسين نوعيته،
  - مواكبة الاوراش الكبرى المهيكلة،
  - مضاعفة اعداد الطلبة الجدد في المجالات العلمية والتقنية.
- عدد التكوينات الأساسية المفتوحة برسم السنة الجامعية 2022/2021 حسب الدبلوم والمؤسسة: 99 مسلك التي تغطي الحقول المعرفية على راسها: العلوم والتقنيات، علوم الهندسة، العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، التسيير والإدارة، العلوم الأمنية، علوم الصحة، علوم التربية، علوم الرياضة...
- توزيع المسالك حسب كل مؤسسة: كلية العلوم والتقنيات:31، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير:11، المعهد العالي لعوم الصحة: 9، معهد علوم الرياضة: 4، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية: 8، كلية العلوم القانونية والسياسية: 19، كلية الاقتصاد والتدبير: 10، المدرسة العليا للتربية والتكوين: 5، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية: 2.
- توزيع المسالك حسب كل دبلوم: الاجازة في الدراسات الأساسية: 3، الاجازة في الدراسات المهنية: 7، الاجازة في العلوم والتقنيات: 14، الماستر والماستر المتخصص والماستر في العلوم والتقنيات: 39، دبلوم المهندس: 11، الدبلوم الجامعي للتكنلوجيا: 4، دبلوم المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير: 5، الاجازة في التربية: 5، البكالوريوس: 7، الدكتوراه: 4.
- عدد تسجيلات الطلبة بالجامعة برسم 2022/2021 وموزعة كالتالي: كلية الاقتصاد: 10838، كلية العلوم القانونية والسياسية: 28499، كلية العلوم والتقنيات: 4068، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير: 2623، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية: 460، المعهد العالي لعلوم الصحة: 542، معهد علوم الرياضة:407، المدرسة العليا للتربية والتكوين: 223، كلية اللغات والفنون والعلوم الانسانية 40. حيث بلغ مجموع التسجيلات 47700 منها 10000 للطلبة الجدد والتي عرف عددها تطورا ملحوظا خلال هذه الموسم بلغت نسبة ارتفاعه 9.64 % مقارنة مع الموسم الماضي.
- الخريجون خلال الموسم الجامعي 2021/2020 والذي بلغ مجموعه 5566 طالب وطالبة.

- الطاقم التربوي والإداري بالجامعة: حيث بلغ العدد الإجمالي للأساتذة: 529 وعدد الموظفين: 181.
- التأطير الاداري والبيداغوجي والطاقة الاستيعابية داخل المؤسسات الجامعية: حيث يتضح ان اعلى نسبة التأطير الإداري تتواجد بكلية العلوم القانونية والسياسية بموظف لكل 1055 طالب فيما اقل نسبة للتأطير الإداري هي بكلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بموظف لكل 20 طالب. اما بالنسبة للطاقة الاستيعابية بهذه المؤسسات الجامعية فقد بلغت 24261 بنسبة استغلال بلغت 618 %.
- الاشغال الجارية بالمؤسسات الجامعية: نهاية توسعة المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، الاشغال بمعهد علوم الرياضة هي في طور الإنجاز وستنتهي خلال شهر يوليوز 2023.
الاشغال في طور الإنجاز بالمدرسة العليا للتربية والتكوين وستنتهي خلال شهر مايو 2023، الاشغال في طور الإنجاز بمركز اللغات وستنتهي خلال شهر ابريل 2022، مشاريع: كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، الكلية المتعددة التخصصات ببرشيد والكلية المتعددة التخصصات بابن احمد هي في طور الدراسة، بداية الاشغال في شهر فبراير 2022 بمركز التوثيق، الاشغال في طور الإنجاز بمركز دراسات الدكتوراه وستنتهي خلال شهر دجنبر 2022.
- نظام البكالوريوس ومميزاته.
- البحث العلمي والتعاون الجامعي.
- تحسين الدراسات بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز على صعيد جامعة الحسن الأول.
- تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنلوجي والابتكار على صعيد الجامعة.
- التعاون الدولي في ميدان البحث العلمي والابتكار على صعيد الجامعة.
- الحياة الطلابية:
- تمكين الطلبة في وضعية إعاقة او في وضعيات خاصة من التمدرس في ظروف جيدة.
- تأهيل المؤسسات الجامعية:
- الأنشطة الرياضية.
- الأنشطة الثقافية الجامعية.
- تعزيز البنيات التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات.
- مركز الاستقبال والاعلام والتوجيه والمسار المهني بجامعة الحسن الأول.
- مهـــام المركـــز.
- مكتب الطالب الدولي (Bureau de l'Etudiant international).
- احداث مركز المسار المهني.
- مصاحبة الطلبة الجدد وتسهيل اندماجهم في الحياة الجامعية.
- تدبير المنح الجامعية.
- منح لالة مريم للطالبات المتفوقات والمنحدرات من أوساط هشة.
- التامين الاجباري عن المرض الخاص بالطلبة.

ثم خلص **السيد ممثل جامعة الحسن الأول** الى انه بفضل مجهودات كل المكونات من مسؤولين وأساتذة واداريين وطلبة فقد استطاعت الجامعة ان تأخذ مسارها الصحيح وتنخرط في مسلسل الإصلاح لهياكلها وتعمل على الاستجابة لرغبات ساكنة الجهة عموما والاقليم خصوصا من خلال توسيعها لعدة مؤسسات حتى تشمل تخصصات جديدة بمناطق أخرى كمدينة ابن احمد وبرشيد، وذلك في اطار تقريب المؤسسات من الطلبة الحاصلين على البكالوريوس والعمل على تكوين اطر كفئة قادرة على رفع التحديات بالجهة.

بعده أعطيت الكلمة للسيد مدير الحي الجامعي الذي قدم عرضا شخص من خلاله مشاكل وحاجيات إيواء الطلبة بالحي الجامعي، ملتمسا من كافة المتدخلين المزيد من المجهودات والدعم لتلبية طلبات الإيواء وخاصة على مستوى الإناث، وتوفير حافلات النقل الجامعي وتهيئة المحيط الخارجي للجامعة.

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **وديع المهتدي**، في بداية تدخله أشار الى انه كان من الاجدى في إطار مناقشة هذه النقطة استدعاء ممثلي الطلبة بجامعة الحسن الأول للوقوف عن كثب عند المشاكل والخصاص الذي تعاني منه هذه الجامعة، وشكر بالمناسبة مدير الحي الجامعي على المجهودات التي تقوم بها إدارة هذا الحي في حين تطرق الى بعض النقائص التي يراها والمتعلقة بالخدمات التي تقدمها إدارة الجامعة لفائدة الطلبة مشيرا الى ظروف الاستقبال والمعاملة التي يلاقيها الطلبة من هذه الإدارة والتي يرى انها لا ترقى الى المستوى المطلوب واللائق بهذه الفئة.

- **العربي الشريعي**، طالب السادة رؤساء الجماعات بضرورة الانخراط في خلق فيدرالية للنقل الجامعي للطلبة التابعين للإقليم بأكمله نظرا لاستحالة إيواء جميع الطلبة بالحي الجامعي، والتمس من السيد مدير الحي الجامعي الرفع من النسبة المخصصة لإيواء الإناث بالحي الجامعي، وذلك ضمانا لاستمرارية تعليم العنصر النسوي بالإقليم، نظرا لتسجيل الانقطاع المرتفع لهن عند الالتحاق بالجامعة.

- **محمد مريوت**، استحسن عرض السيد مدير الحي الجامعي بسطات، مشيرا إلى أن تسيير مؤسسة الحي الجامعي عرف تطورا ملحوظا بالمقارنة مع الفترات السابقة، وأن دار الطالبة حلت إشكالية الإيواء، واقترح دعم الحي الجامعي، وخاصة فيما يتعلق بالملاعب الرياضية، كما اقترح تنظيم يوم دراسي في المجال الرياضي بجماعة الحسن الأول.

- **حجاج خربوش**، من جهته اكد على انه للرفع من المنتوج الجامعي وتجويده لابد من العمل المشترك بين المؤسسات الجامعية بجامعة الحسن الأول وبين الهيئات المنتخبة بالاقليم عن طريق المساهمة في تاهيلها للارتقاء بها الى المستوى المطلوب، كتوفير العقارات اللازمة لتوسيع فضائها وأشار الى ان السيد رئيس المجلس الإقليمي قام بزيارة للجامعة ودار الطالبة الجامعية للوقوف على الحاجيات التي تعاني منها هذه المؤسسات واكد على ان المجلس لديه رغبة في دعم انشاء دار طالبة ثالثة، للتخفيف من حدة الخصاص في مجال إيواء الطالبات الجامعيات على وجه الخصوص.

- **محمد ضعلي**، بعد أن شكر السيدين ممثلي جامعة الحسن الأول ومدير الجامعة، أوضح أن المجلس الإقليمي على أتم استعداد لدعم العصبة الجهوية الرياضية.

- **حاجة أعبودو**، أشارت إلى أن الخدمات المقدمة للطالبات بالحي الجامعي لا ترقى إلى المستوى المطلوب لا سيما فيما يتعلق بالاطعام.

- **السيد عامل الإقليم**، اشار في البداية الى ضرورة التذكير بان المجلس الإقليمي غير مخول له التدخل في التسيير الإداري للجامعة وان المطلوب من هذا المجلس الموقر من خلال هذه النقطة هو تحديد الحاجيات التي تعاني منها المؤسسات الجامعية بالاقليم وليس محاسبتها لانها تحضى باسقلالية في مجال التسيير وغير خاضعة لرقابة المجالس المنتخبة، ذلك لكونها تابعة مباشرة لقطاع وزاري هو صاحب هذا الاختصاص وهو وزارة التعليم العالي.

وكاقتراح من طرف **السيد العامل** طالب المجلس بإعداد شراكات مع الجامعة من أجل إنجاز بعض المؤسسات الجامعية المهمة كإنجاز كلية للطب، موضحا أن المجلس يلتزم بتوفير العقار في حين تلتزم الجامعة بإنجاز المشروع، مشيرا إلى ان ذلك سيكون له اثار إيجابية تساهم في تحقيق رواج اقتصادي هام بهذا الإقليم.

وبالنسبة للتدخل الذي هم توفير حافلات للنقل الجامعي للطلاب وتهيئة المحيط الخارجي للجامعة، فقد ذكر السيد العامل بان ذلك هو من اختصاص جماعة سطات، وأما بالنسبة لمشكل إيواء الطلبة أوضح أن هناك مشروعان هما في طور الإنجاز من طرف الخواص، وأن من شأن إخراجهما إلى حيز الوجود أن يساهما في الرفع من الطاقة الاستعابية لإيواء الطلبة، حيث من المتوقع ان تصل هذه الطاقة من إلى ما يقرب 8 آلاف سرير في السنوات القادمة.

وبعد الانتهاء من التداول في هذه النقطة، انتقل المجلس لتدارس النقطة الموالية .

النقطة الثالثة: المصادقة على ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي وجامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات:

العـــرض:

خلال عرضه لهذه النقطة او ضح **السيد الرئيس** انه قد تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، وأنها أعدت تقريرا في الموضوع أحيل على جميع السادة الأعضاء بمناسبة توجيه الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة من أجل تقديم التوضيحات الضرورية في هذا المجال.

في تدخله ذكر السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة بأنه خلال اجتماع اللجنة تم تدارس هذه النقطة، حيث تمت الموافقة عليها على اعتبار أهمية مشروع إنجاز كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بالجامعة، وبالتالي من شأن ذلك توسيع الاختصاصات للاستجابة لحاجيات الطلبة بالإقليم، خاصة وأنه تم اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من طرف الجامعة قصد الشروع في إنجاز أشغال هذا المشروع، مذكرا بأنه سبق للمجلس الاقليمي لسطات ان صادق على اتفاقية شراكة بينه وبين جامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون الإنسانية خلال دورته العادية لشهر شتنبر 2018، يلتزم المجلس بمقتضاهابتوفير عقار مساحته 6 هكتارات في حين تلتزم الجامعة بإنجاز المشروع خلال مدة 2018-2019-2020، غير انه واعتبارا لعدم انجاز مشروع الكلية داخل الآجال المحددة ووعيا من الطرفين بأهمية هذا المشروع فيما يتعلق بتوفير كل التخصصات بالجامعة، تم اقتراح خلال الاجتماع التنسيقي برئاسة السلطة الإقليمية بتاريخ 5 نونبر 2021 ضرورة اعداد ملحق تعديلي من اجل تغيير مدة الإنجاز حيث تم بالفعل اعداد هذا الملحق، وذلك بتمديد المدة من 2022 إلى 2024.

بعد هذه التوضيحات أعطيت الكلمة لممثل جامعة الحسن الأول لتقديم عرضه بشأن هذه النقطة، الذي أشار فيما يتعلق بمدة 3 سنوات لإنجاز الكلية ان اعداد الدراسات والاعلان عن الصفقات يستغرق ما يقدر ب 10 اشهر وبالنسبة لمدة الإنجاز أوضح انها تفوق 24 شهرا موضحا ان مرسوم احداث الكلية خرج الى حيز الوجود، وان جامعة الحسن الأول لا تنتظر سوى الافراج عن الاعتمادات المخصصة لانجاز المشروع من طرف الوزارة الوصية والذي كان سببا في عدم الالتزام بأجل انجاز المشروع.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل **السيد يوسف لعيالي** الذي أشار إلى أن الجامعة فضاء حر وواسع للتكوين وأن مستقبل الإنسانية رهين بجودة هذا التكوين، لذلك أوضح أن المجلس على أتم الاستعداد للمصادقة على هذا الملحق.

ونظرا لعدم تسجيل أي تدخل قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض مشروع ملحق الاتفاقية على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت الموافقة عليه بإجماع الأصوات المعبر عنها (17 صوتا وامتناع صوتين 2 علما أن السيدة خضراء الداوي الرغيوي قد انسحبت من القاعة قبل الشروع في التصويت على هذه النقطة).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 08 بتاريخ 2022/01/10.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي وجامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يناير 2022 المنعقدة بتاريخ 2022/01/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 46 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي وجامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأصوات المعبر عنها : 19(علما أن السيدة خضراء الدادوي الرغيوي انسحب من القاعة قبل التصويت على هذه النقطة).

عدد الأعضاء الموافقين : 17

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - حاجبة اعبودو - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - مليكة بداوي - أمينة نجاري - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 02 وهم السادة: (هشام الطالبي ووديع المهتدي).

يقـــرر ما يلـــي:

وافق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات على ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي وجامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات، والذي جاء على الشكل التالي:

ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقيـــة شراكـــة
بين جامعة الحسن الأول بسطات
والمجلس الإقليمي لسطات
من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات

تمهيـــــــد:

-بناء على الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛

-بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهر شتنبر 2018، بشأن المصادقة على مشروع اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

- بناء على اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

- بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات عدد 196 بتاريخ 2019/11/5 المتخذ خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ:2019/11/5 بشأن المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

- بناء على ملحق تعديلي لاتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

-واعتبارا لعدم انجاز مشروع الكلية داخل الآجال المتفق عليها في الاتفاقية.

-ورغبة من الطرفين في ضرورة اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود والذي سيمكن من تعزيز التخصصات على مستوى الجامعة وبالتالي الاستجابة للتطلعات التكوينية للطلبة بالاقليم.

-بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهر يناير 2022.

فان:

- جامعة الحسن الأول بسطات

- المجلس الإقليمي لسطات

اتفقوا على ما يلي:

مادة فريدة:

تعدل المادة الرابعة من اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات، على الشكل التالي:

- تمتد فترة انجاز المشروع على سنوات 2022-2023-2024.

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس
إقليمي لسطات
مسعود أوسار

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

النقطة الرابعة: المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي بسطات:

العـــرض:

أشار السيد الرئيس انه بخصوص هذه النقطة فقد تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، وأعدت تقريرا أحيل على جميع السادة الأعضاء بمناسبة توجيه الدعوة لحضور أشغال هذه الدورة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة من أجل تقديم التوضيحات الضرورية في هذا المجال.

في تدخله ذكر السيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة بأنه خلال اجتماع اللجنة تم تدارس هذه النقطة، حيث تمت الموافقة عليها على اعتبار أهمية مشروع بناء حي جامعي بسطات، وبالتالي من شأن ذلك أن يساهم في توسيع الطاقة الاستعابية لإيواء الطلبة بالإقليم، خاصة وأنه تم اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من طرف المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية قصد الشروع في إنجاز أشغال هذا المشروع.

بعد هذه التوضيحات أعطى الكلمة لممثل هذا المكتب لتقديم عرضه بشأن هذه النقطة، حيث أشار في تدخله إلى أنه سيتم بذل كافة المجهودات من أجل احترام الأجل الجديد موضوع ملحق الاتفاقية لإخراج مشروع الحي الجامعي إلى حيز الوجود، موضحا ان عدم احترام أجل انجاز المشروع يرجع بالأساس الى مشاكل مرتبطة بالعقار وانه حاليا تم الاتفاق على البقعة الأرضية التي سينجز فوقها المشروع، وان هذا الأخير في طور الترخيص.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل **السيد وديع المهتدي** الذي ثمن المجهود الجبار الذي يبدله مدير المكتب الوطني للأعمال الأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية والسيد مدير الحي الجامعي، في مجال إخراج هذا الحي إلى حيز الوجود، واقترح عقد شراكة مع المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية لتدبير المرافق الأخرى التي ستنجز بالفضاء الجامعي.

ونظرا لعدم تسجيل أي تدخل قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض مشروع ملحق تعديلي للاتفاقية على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت الموافقة عليه بإجماع الأصوات المعبر عنها (20 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 09 بتاريخ 2022/01/10.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي بسطات.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يناير 2022 المنعقدة بتاريخ 2022/01/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 46 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي بسطات؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأصوات المعبر عنها : 20

عدد الأعضاء الموافقين : 20

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - وديع المهتدي - حاجبة اعبودو - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - خضراء الداودي رغيوي - مليكة بداوي - أمينة نجاري - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت :00

يقـــرر ما يلـــي:

وافق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي بسطات، والذي جاء على الشكل التالي:

ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين
المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال
الجامعية الاجتماعية والثقافية

من أجل بناء حي جامعي بسطات

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.75.168 الصادر بتاريخ 25 صفر 1397 الموافق ل 15 فبراير 1977 والمتعلق باختصاصات العمال، كما تم تغييره بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.233 الصادر بتاريخ 19 ربيع الثاني 1414 موافق أكتوبر 1993؛
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والاقاليم؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.01.205 الصادر بتاريخ جمادى الأخرة 1422 الموافق ل 30 أغسطس 2001 بتنفيذ القانون رقم 81.00 القاضي بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية والثقافية؛
- بناء على المرسوم رقم 2.02.603 الصادر بتاريخ 09 رجب 1423 الموافق ل 17 شتنبر 2002 بتطبيق القانون رقم 81.00 القاضي بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛
- بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهر شتنبر 2018، بشأن المصادقة على مشروع اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من أجل بناء حي جامعي بسطات؛
- بناء على اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من أجل بناء حي جامعي بسطات؛

واعتبارا لعدم انجاز مشروع بناء حي جامعي بسطات داخل الآجال المتفق عليها في الاتفاقية

ورغبة من الطرفين في ضرورة اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود والذي سيمكن من تعزير الطاقة الاستعابية على مستوى الحي الجامعي وبالتالي الاستجابة للحاجيات المتزايدة للطلبة بالاقليم في هذا المجال.

- وبناء على مقر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهريناير 2022،

فإن:

- المجلس الإقليمي لسطات؛

- المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛

اتفقوا على ما يلي:

مادة فريدة:

تعدل المادة الرابعة من اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي على الشكل التالي:

- تمتد فترة انجاز المشروع على سنوات: 2022-2023-2024.

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس الإقليمي لسطات
مسعود أوسار

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

النقطة الخامسة: المصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي:

العرض:

بخصوص هذه النقطة أوضح **السيد الرئيس** أن ادراج هذه النقطة ضمن جدول الاعمال كان بهدف استغلال الآليات المركونة بمرآب المجلس الإقليمي وبالتالي استفادة الجماعات منها، مذكرا أن المجلس الإقليمي سبق له أن قام باقتناء بعض الآليات لإصلاح المسالك بمساهمة من وزارة الداخلية، كما أن جهة الدار البيضاء – سطات قامت بدورها بتخصيص بعض الآليات لفائدة المجلس الإقليمي، وأنه لحد الآن لم يتم الشروع في استغلال هذه الآليات لأزيد من سنتين، لذلك كان لزاما أن يتم إيجاد الصيغة الملائمة في هذا المجال.

من أجل تعميق الدراسة في هذه النقطة، قد تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة ولجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، لذلك أعطى الكلمة في البداية للسيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة.

في كلمته أوضح السيد رئيس اللجنة إلى أنه تم اقتراح في مجال تدبير هذه الآليات ان يتم اعتماد الصيغة التي تم اعتمادها بأحد أقاليم المملكة، مشيرا إلى أنه بعدما انيطت به من طرف هذه اللجنة مهمة البحث عن صيغة ملائمة لاستغلال هذه الاليات التابعة للمجلس الإقليمي عقب اجتماعها بتاريخ 22 دجنبر 2021، فقد خلص الى انه بعد البحث والاستشارة التي اجراها في الموضوع تبين له ان هناك نموذج اعتمده المجلس الإقليمي لخنيفرة في تدبير هذا النوع من الاليات يتمثل في تفويض تدبير هذه الاليات لمجموعة الجماعات الترابية وان ذلك ابان عن نتائج ناجعة ومرضية.

بعد هذه التوضيحات أعطى الكلمة للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.

في تدخله، ذكر السيد رئيس اللجنة أنه بعد عرض مختلف الاقتراحات المتعلقة بتدبير الآليات المقتناة من طرف المجلس الإقليمي، اعتبارا للصلاحيات الموكولة له في هذا المجال، وكذا بناء على الوضعية المالية للميزانية الإقليمية ارتأت اللجنة إمكانية تدبير الآليات بالتسيير المباشر للمجلس الإقليمي على أساس ان يتم تسطير برنامج عمل لهذا الغرض بعد اعداد الدراسات التقنية وبالتالي اللجوء إلى طلب الدعم من الوزارة الوصية.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **يوسف لعيالي**، اعتبر في تدخله ان النموذج الذي تقدم به السيد محمد ضعلي بناء على التجربة التي خاضها المجلس الإقليمي لخنيفرة في تدبير هذا النوع من الاليات في إطار مجموعة الجماعات الترابية، هو نموذج غامض لا يمكن التنبؤ بنتائجه بسبب الاختلافات الموضوعية بين إقليم خنيفرة وإقليم سطات، كما ان تطبيقه لا يمكنه ان يكون ناجعا بالضرورة لكونه قد لا يلائم خصوصية هذا الإقليم.

- **وديع المهتدي**، اعتبر في تدخله ان استغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي يمكن تدبيره بشكل انفرادي من طرف رئيس المجلس الإقليمي دون الرجوع الى مصادقة المجلس لكونه يدخل في إطار صلاحياته طبقا للمادة 95 من القانون التنظيمي 112.14 مثمنا المقترح الذي أبدت به لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة على لسان رئيسها والمتمثل في اعتماد النموذج الذي اعتمده المجلس الاقليمي لخنيفرة في تدبير مثل هذا النوع من الاليات المتعلقة ببناء وإصلاح المسالك والطرق مؤكدا على ان ميزانية المجلس الإقليمي لا تسمح في الوقت الراهن بالتدبير الذاتي لتلك الاليات، علما ان تخصيص اعتمادات لهذا الغرض يكون بميزانية التجهيز والتي تعتمد على برمجة الفائض، الذي لم يتم إلى حدود الساعة تحديهة بعد من طرف المصالح المالية الإقليمية.

- **محمد ضعلي**، ردا على تدخل السيد يوسف لعيالي الذي اعتبر تجربة المجلس الإقليمي لخنيفرة في تدبير هذا النوع من الاليات هي تجربة غامضة لا يمكن التنبؤ بنتائجها بسبب الفوارق الموضوعية بين إقليم خنيفرة وإقليم سطات فقد أكد على وضوح تلك التجربة بالمجلس الإقليمي المذكور الذي يضم 22 جماعة بل انه أكد على نجاحها ونجاعتها.

- **هشام طالبي**، أوضح ان إقليم خنيفرة ليس هو إقليم سطات على اعتبار ان الاول يضم جماعات غنية مما ساهم في انجاح تلك التجربة بينما إقليم سطات فانه يضم جماعات قروية فقيرة غير قادرة على الاسهام في تدبير تلك الاليات ثم أكد على ما قاله السيد يوسف لعيالي من ان مجموعة الجماعات الترابية التي سبق احداثها بهذا الإقليم ابانت عن فشلها.

- **محمد الحميدي**، بدوره ثمن مقترح السيد محمد ضعلي معتبرا إياه الإطار القانوني الذي يمكن للمجلس الإقليمي ان يدبر فيه تلك الاليات اعتبارا لضعف الميزانية الإقليمية.

- **حجاج خربوش**، اقترح انه لإنجاح مجموعة الجماعات الترابية بعد احداثها هناك إمكانية ان يلتمس المجلس من السيد العامل مراسلة وزارة الداخلية لتخصيص حصة من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لفائدتها لتمكينها من النهوض بالمهام التي ستوكل اليها.

- **الصديق بعزاوي**، من جهته طالب بالتعجيل باستغلال هذه الاليات عوض تركها مركونة بالمراب في عراء وعرضة للتلف والضياع بفعل التقلبات المناخية.

- **محمد مريوت**، ثمن التدخل السابق وتساءل الى متى ستظل هذه الاليات مركونة دون تشغيلها في الوقت الذي يمكن استغلالها لإنجاز مشاريع البناء والصيانة للمسالك والطرق الجماعية بالإقليم واعتبر ان التعجيل باستغلالها باي شكل من الاشكال القانونية، سيكون له أثر طيب ومنفعة عامة ولذلك طالب بان يتم اتخاذ مقرر عاجل بشأن استغلال هذه الاليات ولو لفترة محددة الى حين إيجاد الصيغة المثالية لتدبير استغلال هذه الاليات.

- **يوسف لعيالي**، اعتبر ان استغلال هذه الاليات بشكل ذاتي من طرف المجلس، لابد وان يتم في إطار قانوني واضح وجاهز، وهو غير متوفر الى حد الان، ذلك لان استغلالها يقتضي توفير ما يلزم هذه الاليات من بنزين وقطع الغيار لصيانتها عند تعرضها للعطب وتوفير سائقين وعاملين مهنين وما يلزمهم من أجور وتأمينات وتوفير مواد بناء المسالك او صيانتها ومقتضيات وإجراءات أخرى ليس في مقدور المجلس الإقليمي توفيرها بحكم ميزانيته الضعيفة برسم هذه السنة. ولذلك اعتبر ان اخذ مقرر بهذا الشأن من طرف المجلس الإقليمي ليس بالأمر الهين، ويقتضي التريث الى حين توفر الظروف الملائمة لإيجاد الإطار القانوني الأنسب والطريقة الناجعة لاستغلال تلك الاليات.

- **رئيس قسم الجماعات المحلية بالعمالة**، قام بتقديم نبذة عن كيفية وظروف اقتناء هذه الاليات وعن حل وتصفية شركة التنمية التي أحدثت لتدبير هذه الاليات، وأشار الى ان احداث مجموعة الجماعات الترابية يتطلب مدة زمنية لا تقل عن سنة، ثم اشار الى ان هناك إجراءات لاستغلال هذه الاليات تقتضي مزيدا من الوقت واقترح ان يتم استغلالها بصفة فردية مع الجماعات في إطار شراكات.

- **السيد عامل إقليم سطات**، أوضح ان تدبير استغلال هذه الاليات هو اختصاص ذاتي للمجلس وأوضح ان المجلس بإمكانه ان يمضي في الاتجاهين معا الاتجاه الأول وهو التدبير المباشر لهذه الاليات في الوقت الراهن وفي نفس الوقت البحث عن الطريقة الأنسب لتدبير هذه الاليات مستقبلا. غير انه أشار الى مسالة صيانة تلك الاليات في حالة الأعطاب فضلا عن من سيقوم بسياقتها علما ان المجلس الإقليمي يتوفر فقط على سائقين على أبعد تقدير يمكنهما سياقة هاته الاليات غير انهما لا يتوفران على الخبرة والمهنية الكافية والمطلوبة.

اما الاتجاه الثاني فهو المضي في احداث مجموعة الجماعات الترابية مشيرا في ذات الوقت الى ان هناك آليات أخرى مخصصة من طرف المجلس الجهوي للدار البيضاء - سطات لفائدة المجلس الإقليمي لسطات.

- **المختار سجاع**، اعتبر انه مادام تدبير الاليات والتجهيزات التابعة للمجلس الإقليمي هي من الاختصاصات الذاتية لهذا الأخير، فعليه تدبيرها بكيفية ناجعة ولا تثقل كاهل ميزانيته التي باتت ميزانية ضعيفة بالمقارنة مع فوائض السنوات الفارطة، وبالنظر الى حصة الإقليم من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لهذه السنة، لذلك طالب ان تتم الصيانة وبناء المسالك في إطار تعاقدي مع الجماعات الترابية المستفيدة لضبط الشروط والالتزامات في انتظار احداث مجموعة الجماعات الترابية لاستغلال هذه الاليات.

- **حجاج خربوش**، طالب من جهته بعدم التخوف من احداث مجموعة الجماعات الترابية، وان تمويلها من خصم 6% من حصة الجماعات الترابية القروية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة و3% من حصة الجماعات الترابية الحضرية من هذا المنتوج لن يؤثر على ميزانياتها، إذا ما اعتبرنا ان استغلال هذه الاليات سيوفر على الجماعات الترابية مبالغ كبيرة لصيانة او انجاز مسالكها او طرقها.

- **عبد الرزاق الناجح**، اعتبر فكرة السيد محمد ضعلي باعتماد نموذج المجلس الإقليمي لخنيفرة في استغلال هذا النوع من الاليات هي فكرة مهمة، وشكره على المجهود والعناء الذي بذله في البحث والاستشارة للتوصل لهذا النموذج، غير انه استطرد بالقول ان تطبيقه يقتضي المزيد من الوقت الإضافي، ولذلك وافق السيد العامل على ان يتم المضي في الاتجاهين معا ربحا للوقت وحفاظا على هذه الاليات من التلف، وأضاف انه يقترح كحل آمن ان يكون استغلال هذه الاليات في اطار شركة التنمية، ثم طالب من المجلس تبني مقررا باستغلال هذه الاليات مؤقتا الى حين اتخاذ الحل الذي يراه المجلس مناسبا، مشيرا الى ان مشكل البحث عن دعم للصيانة والبنزين الخاص بهذه الاليات عند تشغيلها ذاتيا من طرف المجلس الإقليمي، يمكن حله الا انه وبحسبه لا ينبغي تضييع المزيد من الوقت في البحث عن الصيغة الأمثل لتشغيلها تفاديا للتلف الذي قد يلحق بها جراء عوامل الطقس والمناخ الذي تتعرض له جراء ركنها في العراء بالمرآب الإقليمي.

- **حجاج خربوش**، اقترح أن يتم في البداية تدبير الآليات بكيفية تلقائية من طرف رئيس المجلس الإقليمي، تفعيلا للصلاحيات المكولة له في هذا المجال، واتخاذ مقرر بشأن إحداث مجموعة الجماعات الترابية تضم المجلس الإقليمي وكل الجماعات الترابية بالإقليم، من أجل تدبير واستغلال هذه الآليات.

وهكذا وبعد الانتهاء من لائحة التدخلات، قام **السيد رئيس المجلس الإقليمي** بعرض الاقتراح المتعلق بإحداث مجموعة الجماعات الترابية لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي من أجل التصويت عليه حيث تمت الموافقة عليه بإجماع الأصوات المعبر عنها (20 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 10 بتاريخ 2022/01/10.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يناير 2022 المنعقدة بتاريخ 2022/01/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 46 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأصوات المعبر عنها : 20

عدد الأعضاء الموافقين : 20

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - وديع المهتدي - حاجبة اعبودو - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - خضراء الداودي رغيوي - مليكة بداوي - أمينة نجاري - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت :00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

وافق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات على إحداث مجموعة الجماعات الترابية لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي لسطات، في مجال إصلاح المسالك بالعالم القروي.

توقيع رئيس المجلس

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

النقطة السادسة: المصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي:

العرض:

بخصوص هذه النقطة أوضح السيد الرئيس انه قد تم تدارسها من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة ولجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، لذلك أعطى الكلمة في البداية للسيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة.

في تدخله، أوضح السيد رئيس اللجنة إلى ان ادراج هذه النقطة ضمن جدول الاعمال جاء نتيجة انتهاء العقدة المبرمة بين المجلس الإقليمي وشركة كولف مناجمنيت المتعلقة بتدبير الكولف الملكي الجامعي، لذلك كان لزاما ان يتم اعداد دفتر التحملات وعرضه على المجلس الإقليمي من اجل المصادقة حتى يتسنى استغلال هذا المرفق وانقاذه من الضياع. خاصة وانه يعتبر متنفسا مهما لجماعة سطات، كما أوضح ان الكولف الملكي من بين العقارات المهمة المملوكة للمجلس الإقليمي والتي يتعين المحافظة عليها.

بعده أعطيت الكلمة للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة الذي بأن المجلس الإقليمي قام بتخصيص مبلغ 2 مليون درهم بالميزانية الإقليمية لسنة 2022، وذلك حتى يتسنى تدبير الكولف الملكي الجامعي عن طريق تفويت استغلاله لاحدى الشركات المختصة في هذا المجال، حيث وبعد المناقشة أوصت اللجنة بضرورة تعديل دفتر التحملات المعروض على اللجنة من اجل ضم المنشآت والمرافق التابعة للكولف الملكي لكون هذا الدفتر اقتصر على المساحات الخضراء.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **رئيس قسم الجماعات المحلية بالعمالة**، الذي أوضح انه خلافا لموضوع هذه النقطة فان كناش التحملات الذي تم عرضه على المجلس للدراسة والمصادقة لا يتعلق بتدبير الكولف الملكي الجامعي بقدر ما يتعلق بصيانته مشيرا الى انه إذا كان الامر يتعلق بصيانة هذا المرفق فان ذلك يبقى من صلاحيات رئيس المجلس الإقليمي دون حاجته للرجوع الى موافقة المجلس.

- **عبد الرزاق الناجح**، في تدخله تساءل هل الموضوع يتعلق بصيانة ام بتدبير الكولف الملكي الجامعي، فاذا كان الامر يتعلق بالصيانة فقد أشار الى انه يتفق مع السيد رئيس قسم الجماعات المحلية، على اعتبار انه من صلاحيات الرئيس اما إذا كان الامر يتعلق بآلية تدبير هذا المرفق، فكناش التحملات المعروض على السادة أعضاء المجلس للمصادقة عليه، لا علاقة له بالموضوع ولايعلم ما إذا كان ذلك خطأ عفويا ام مقصودا من طرف الموظف المعني.

- **نور الدين الشريف**، رئيس المصلحة التقنية أوضح ان كناش التحملات الذي تم ارفاقه بملف الدورة، الذي تم ارساله الى السادة الأعضاء والمتعلق بصيانة الكولف الملكي قد عرف مؤخرا إدراج بعض المقتضيات المتعلقة بتدبير بعض المرافق المتواجد بالكولف الملكي الجامعي، والتي تمت إضافتها لهذا المشروع، وذلك استجابة للملاحظة المثارة من طرف لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة، لان من شان ذلك أن يخفض من كلفة التحملات المالية للمجلس الإقليمي، علما أن تدبير هذه المرافق يقتضي من المجلس اعتمادات مهمة.

- **السيد العامل**، أشار الى ان المجلس الإقليمي هو امام خيارين، اما ان يتم اعداد كناش التحملات خاص بكراء الكولف الملكي وبالتالي فان الشركة التي ستقوم بكرائه ستعمل وفق هذا الكناش على المحافظة عليه وصيانته، او اذا تعذر اعتماد الخيار الأول حاليا وحتى لا يتم التفريط في هذا المشروع

باعتباره معلمة تساهم في جمالية مدخل مدينة سطات، يتعين اللجوء الى الخيار الثاني وهو الحرص على صيانته من طرف المجلس الإقليمي، خصوصا وان هذا الأخير قد خصص 2 مليون درهم لهذا الغرض من ميزانيته، ولذلك طالب السيد العامل من المجلس التعجيل باتخاذ مقرر في الموضوع حتى لا يطال هذا المشروع الضياع، سيما وان الشركة التي كانت تكتريه وتسهر على صيانته قد انتهت العقدة المبرمة بينها وبين المجلس.

- **وديع المهتدي**، تزكية لاقتراح السيد العامل طالب بعدم التراخي في اتخاذ مقرر من طرف المجلس للحفاظ على هذه المعلمة من الضياع خصوصا وأنها تقع بمدخل المدينة وبجوار الفضاء الجامعي.

- **السيد العامل**، أوضح انه نظرا لكون المجلس كما يبدو، لم يبلور الى حد الساعة رؤية واضحة وناجعة من اجل الحفاظ على الكولف الملكي واستمراريته وحتى يتم تعميق الدراسة بشأنه، اقترح تأجيل البث في هذا الموضوع الى أقرب دورة يتم عقدها، وفي انتظار اتخاذ المقرر المناسب في الموضوع، وموازاة مع ذلك، طلب السيد العامل ان يتم الاشراف على صيانته من طرف المجلس وهو ما حظي بموافقة السادة الأعضاء وعلى راسهم السيد هشام الطالبي.

وبعد المناقشة المتبادلة تمت الموافقة بإجماع الأصوات المعبر عنها، على اقتراح السيد عامل إقليم سطات.

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 11 بتاريخ 2022/01/10.

النقطة المتعلقة بالمصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يناير 2022 المنعقدة بتاريخ 2022/01/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 46 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالمصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأصوات المعبر عنها: 20

عدد الأعضاء الموافقين : 20

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - وديع المهتدي - حاجبة اعبودو - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - خضراء الداودي رغيوي - مليكة بداوي - أمينة نجاري - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت: 00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

وافق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات على تأجيل تدارس النقطة إلى حين إعداد دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي، اعتبارا لكون دفتر التحملات المعروض على أعضاء المجلس الإقليمي، يتعلق بالصيانة والإصلاح.

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس الإقليمي لسطات
مسعود أوسار

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

النقطة السابعة: برمجة الاعتمادات الغير مستعملة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم:

العرض:

بخصوص هذه النقطة فقد أوضح السيد الرئيس انه تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة لتقديم توضيحات بشأن هذه النقطة.

في تدخله، أشار السيد رئيس اللجنة إلى أن الأمر يتعلق ببعض الاعتمادات الغير المستعملة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية، والبالغة 512.294.22 درهم، حيث أوصت اللجنة أن يتم برمجة هذا المبلغ لاقتناء سيارة لفائدة رئيس المجلس الإقليمي لسطات.

المناقشة:

أخذ الكلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي، الذي اقترح أن يتم تخصيص هذا المبلغ لفائدة مشاريع تنموية بالإقليم، خاصة وأنه لم يتم بعد برمجة أي اعتمادات من طرف المجلس الإقليمي لمجال التنمية.

بعد ذلك، سجل تدخلات من طرف السادة الأعضاء مثمنين ومنوهين بتدخل السيد الرئيس.

ثم تدخل السيد عامل إقليم سطات، الذي اقترح أن يتم تأجيل برمجة هذا الاعتماد إلى دورة مقبلة، والتي ستخصص لبرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021، طالما أنه لم يتم بعد حصر البيانات الختامية للميزانية الإقليمية لسنة المنصرمة.

وبعد الانتهاء من لائحة التدخلات قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض الاقتراح المتعلق بتأجيل برمجة الاعتمادات الغير مستعملة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم، إلى دورة مقبلة، على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت الموافقة عليها بإجماع الأصوات المعبر عنها (20 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 12 بتاريخ 2022/01/10.

النقطة المتعلقة ببرمجة الاعتمادات الغير مستعملة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يناير 2022 المنعقدة بتاريخ 2022/01/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 46 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ببرمجة الاعتمادات الغير مستعملة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأصوات المعبر عنها : 20

عدد الأعضاء الموافقين : 20

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - وديع المهتدي - حاجبة اعبودو - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - خضراء الداودي رغيوي - مليكة بداوي - أمينة نجاري - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

وافق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات على تأجيل برمجة الاعتمادات الغير مستعملة في إطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم، إلى الدورة المقبلة التي سيتم خلالها برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021.

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس الإقليمي لسطات
مسعود أوسار

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

النقطة الثامنة: برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021:

العرض:

بخصوص هذه النقطة فقد تم تدارسها من طرف لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة، لذلك أعطى الكلمة للسيد رئيس اللجنة.

في تدخله، أشار السيد رئيس اللجنة إلى أن بالنسبة لهذه النقطة، تم ادراجها بحكم ان المجلس الإقليمي مطالب ببرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021، كما جرت به العادة خلال السنوات السابقة، غير أنه تعذر على الخازن الإقليمي حصر البيانات المحاسبية المتعلقة بتنفيذ ميزانية 2021 في الوقت المناسب، خصوصا وانه تمت رقمنة رسم الفحص التقني والذي يسمح لمراكز الفحص التقني بتحويل هذا الرسم لفائدة الميزانية الإقليمية إلى حدود نهاية شهر يناير.

المناقشة :

نظرا لعدم حصر البيانات الختامية للميزانية الإقليمية من طرف الخازن الإقليمي، وبالتالي تعذر معرفة مبلغ الفائض الحقيقي لسنة 2021، قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض تأجيل برمجة هذا الفائض إلى دورة مقبلة على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت حيث تمت الموافقة عليها بإجماع الأصوات المعبر عنها (20 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 13 بتاريخ 2022/01/10.

النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة العادية لشهر يناير 2022 المنعقدة بتاريخ 2022/01/10.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 46 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ببرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأصوات المعبر عنها : 20

عدد الأعضاء الموافقين : 20

- مسعود أوسار- يوسف لعيالي - محمد مريوت - رشيدة نفيع - الصديق بعزاوي - فريد بن الأحمر - المختار سجاع - حجاج خربوش - هشام طالبي - شيماء الصخري - محمد ضعلي - وديع المهتدي - حاجبة اعبودو - عبد الرزاق الناجح - محمد الحميدي - نزهة بنعزوز - خضراء الداودي رغيوي - مليكة بداوي - أمينة نجاري - العربي شريعي.

- عدد الأعضاء الرافضين :00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقـــــرر ما يلـــــــي:

وافق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسطات على تأجيل برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021 إلى دورة مقبلة، اعتبارا لعدم حصر البيانات المحاسبية من طرف الخازن الإقليمي بسطات.

توقيع رئيس المجلس

رئيس المجلس الإقليمي لسطات
مسعود أوسار

مسعود أوسار

توقيع كاتب المجلس

الصديق بعزاوي

بعد الانتهاء من التداول في النقط المدرجة بجدول الأعمال، توجه السيد الرئيس بالشكر الجزيل إلى السلطة الإقليمية وعلى رأسها السيد العامل على المجهودات التي يبذلها والتجاوب فيما يتعلق بتنمية القطاعات الحيوية، وإنجاح كل المبادرات الهادفة إلى تنمية الإقليم، وشكر كذلك ممثلي المصالح الخارجية والإقليمية على مجهوداتهم بالنسبة لتدبير القطاعات التي يشرفون عليها، كما نوه بمستوى تدخلات السادة أعضاء المجلس الإقليمي التي تدل على مدى اهتمامهم وتتبعهم للشأن المحلي والإقليمي وعلى مشاركتهم الفعالة في أشغال هذا الاجتماع.

وقبل رفع الجلسة، أعطى الكلمة للسيد كاتب المجلس الإقليمي من أجل تلاوة نص البرقية المرفوعة إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة انعقاد الدورة العادية لشهر يناير
للمجلس الإقليمي لسطات برسم سنة 2022
****

مولاي صاحب الجلالة والمهابة الملك المؤيد بالله محمد السادس المحفوظ بالله والسبع المثاني، أبقاكم الله ذخرا لبلدكم الأمين، وشعبكم الملتف حول شخصكم الكريم والمتعلق بأهذاب عرشكم المتين.

وبعد،

يشرف خديمكم المطيع رئيس المجلس الإقليمي لسطات، بعد أداء فروض الطاعة والولاء أن يتقدم لمقامكم العالي بالله أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء المجلس وجميع سكان الإقليم بصادق عبارات الولاء والوفاء لسدتكم المنيفة وبآيات التعلق بأهذاب الدوحة العلوية الشريفة وذلك يا مولاي بمناسبة انعقاد اجتماع الدورة العادية لشهر يناير برسم سنة 2022 للمجلس الإقليمي لسطات.

مولاي،

وإنها لمناسبة سعيدة أن تنعقد دورة مجلسنا هذا، في جو بهيج تغمره السعادة بمناسبة احتفال الشعب المغربي بذكرى تقديم وثيقة الاستقلال، وأنها كانت خلال انعقادها تستلهم روح توجيهاتكم النيرة وتستنير بضياء تعليماتكم المولوية السامية التي تحدونا إلى المزيد من الجهود لبلوغ الأمل المنشود والهدف المحمود من أجل إسعاد رعاياكم الأوفياء سكان هذا الإقليم ودفع عجلة التقدم به إلى الأمام في ظل سياستكم الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق النهضة الشاملة التي يعرفها عهدكم الزاهر الميمون في شتى الأصعدة والمجالات.

أبقاكم الله يا مولاي، ذخرا وملاذا لهذا البلد الأمين، ومتعكم برداء الصحة والعافية وحقق على يدكم ما يصبو إليه أبناء هذه الأمة من رفعة وسؤدد، وأقر عينكم بولي عهدكم الأمير الجليل مولاي الحسن حفظه الله ورعاه، وشد عضدكم بشقيقكم السعيد، صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وبركاته.

وحرر بسطات يوم الاثنين 07 جمادى الثانية 1443 هـ
الموافق ل 10 يناير 2022 م
الإمضـــاء: خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الإقليمي لسطات

مسعود أوسار

الملاحـــق:

تقارير اللجان الدائمة للمجلس الإقليمي:

- تقرير اجتماع لجنة الشؤون القانونية والتعاون.
- تقرير اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية.
- لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة المنبثقة عن المجلس الإقليمي لسطات.

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات

تقرير اجتماع لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة
بتاريخ 2021/12/22

في إطار الاستعداد لعقد الدورة العادية لشهر يناير 2022 للمجلس الإقليمي لسطات، انعقد بمقر الإقليم بتاريخ 22 دجنبر2021 على الساعة الحادية عشرة صباحا، اجتماع لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة المنبثقة عن المجلس الإقليمي لسطات تحت رئاسة السيد محمد ضعلي رئيس اللجنة، وبحضور السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- وديع المهتدي : نائب رئيس اللجنة
- العربي الشريعي : عضو باللجنة
- خضراء الداودي رغيوي : عضوة باللجنة
- فريد بن الأحمر : عضو باللجنة
- المختار سجاع : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

كما حضر بصفة استشارية:

-عبد الكبير : ممثل عن جامعة الحسن الأول
-منال بريك : ممثلة عن جامعة الحسن الأول عن مندوبية الصحة.
-سعيد ماجي : مدير الحي الجامعي بسطات

وقد تضمن جدول الاعمال النقط التالية:

1. المصادقة على ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي وجامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون الإنسانية بسطات.
2. المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعة الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي بسطات.
3. المصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي.
4. المصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي.
5. دعم جمعيات دور الطالب والطالبة بالإقليم.

النقطة الأولى: المصادقة على ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي وجامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون الإنسانية.

أشار السيد محمد ضعلي رئيس اللجنة الى انه سبق للمجلس الاقليمي لسطات ان صادق على اتفاقية شراكة بينه وبين جامعة الحسن الأول من اجل احداث كلية اللغات والفنون الإنسانية خلال دورته العادية لشهر شتنبر 2018، يلتزم المجلس بتوفير عقار مساحته 6 هكتارات في حين تلتزم الجامعة بإنجاز المشروع خلال مدة 2018-2019-2020. غير انه واعتبارا لعدم انجاز مشروع الكلية داخل الآجال و وعيا من الطرفين بأهمية هذا المشروع فيما يتعلق بتوفير كل التخصصات بالجامعة، تم اقتراح خلال الاجتماع التنسيقي برئاسة السلطة الإقليمية بتاريخ 5 نونبر 2021 بضرورة اعداد ملحق تعديلي من اجل تغيير مدة الإنجاز حيث تم بالفعل اعداد هذا الملحق الذي جاء كما يلي:

ملحق تعديلي رقم 2 لاتفاقيـــة شراكـــة

بين

جامعة الحسن الأول بسطات

و

المجلس الإقليمي لسطات

من أجل

إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات

تمهيـــــــــد:

-بناء على الظهير الشريف رقم 84-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛

-بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهر شتنبر 2018، بشأن المصادقة على مشروع اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

- بناء على اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

- بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات عدد 196 بتاريخ 2019/11/5 المتخذ خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ:2019/11/5 بشأن المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

- بناء على ملحق تعديلي لاتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات؛

-واعتبارا لعدم انجاز مشروع الكلية داخل الآجال المتفق عليها في الاتفاقية .

-ورغبة من الطرفين في ضرورة اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود والذي سيمكن من تعزير التخصصات على مستوى الجامعة وبالتالي الاستجابة للتطلعات التكوينية للطلبة بالاقليم .

-بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهر .....،

فان:

-جامعة الحسن الأول بسطات

-المجلس الإقليمي لسطات

اتفقوا على ما يلي:

مادة فريدة:

-تعدل المادة الرابعة من اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات وجامعة الحسن الأول من أجل إحداث كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات، على الشكل التالي:

-تمتد فترة انجاز المشروع على سنوات 2022-2023-2024.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **المختار سجاع**، أشار في تدخله الى ان هذا الاجتماع يندرج في اطار التهييئ لعقد الدورة العادية لشهر يناير 2022 وانه حضر هذا الاجتماع بصفة استشارية، ثم تساءل عما اذا كان هذا الملحق التعديلي يهدف الى تغيير المساحة، و المدة ، حيث اجابه السيد رئيس اللجنة بان الهدف من هذا الملحق هو تغيير المدة لتمكين الجامعة من انجاز المشروع.

- **رئيس اللجنة** ، تساءل عن الضمانات لإنجاز مشروع كلية اللغات والعلوم الإنسانية بسطات خلال الآجال المتفق عليها (2022-2023-2024) - كما اقترح ان يتم منح الطلبة أبناء الإقليم امتيازات تفضيلية سواء في مجال التسجيل بالكلية او الايواء بالحي الجامعي، موضحا ان هؤلاء الطلبة يعانون من عدة مشاكل في هذا المجال.
- **وديع المهتدي**، طالب بضرورة استفادة أبناء المنطقة من نسبة مهمة من التسجيل بهذه الكلية، وبالنسبة لمساحة 6 هكتار المخصصة لإنجاز هذا المشروع أوضح انه إضافة الى انجاز كلية للغات والفنون الإنسانية فانه يتعين استغلال هذا العقار في انجاز مؤسسات جامعية أخرى، واما بالنسبة لمدة 3 سنوات أوضح انها كافية لإنجاز هذا المشروع علما ان الجامعة تتوفر على مداخيل مهمة.
- **خضراء الداودي رغيوي**، اشارت بدورها الى ان مدة 3 سنوات كافية لإنجاز مشروع الكلية.
- **المختار سجاع**، طالب من السيد ممثل جامعة الحسن الأول بسطات ان يوضح للسادة الأعضاء التصور الشامل لهذا المشروع .
- **ممثل جامعة الحسن الأول بسطات**، اخذ الكلمة للإجابة عن تساؤلات السادة الأعضاء، حيث أشار فيما يتعلق بالتساؤل المطروح حول مدة 3 سنوات لإنجاز الكلية ان اعداد الدراسات والاعلان عن الصفقات يستغرق ما يقدر ب 10 اشهر وبالنسبة لمدة الإنجاز أوضح انها تفوق 24 شهرا موضحا ان مرسوم احداث الكلية خرج الى حيز الوجود، وان جامعة الحسن الأول لا تنتظر سوى الافراج عن الاعتمادات المخصصة لانجاز المشروع من طرف الوزارة الوصية والذي كان سببا في عدم الالتزام بأجل انجاز المشروع.

وبالنسبة للتسجيلات أشار الى انه سيتم اتخاذ كل الإجراءات الضرورية في هذا المجال وبعد الانتهاء من التدخلات اوصت اللجنة بالموافقة على ملحق تعديلي رقم 2 لاحداث كلية اللغات والعلوم الإنسانية.

النقطة الثانية: المصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعة الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي بسطات.

أوضح السيد رئيس اللجنة انه سبق للمجلس الإقليمي لسطات ان صادق على اتفاقية شراكة بينه وبين المكتب الوطني للاعمال الاجتماعية لانجاز حي جامعي خلال الدورة العادية لشهر شتنبر 2018 ويلتزم المجلس الإقليمي بموجبها بتوفير عقار مساحته هكتارين في حين يلتزم المكتب الوطني للاعمال الاجتماعية بإنجاز المشروع خلال مدة 2018-2019-2020. غير انه واعتبارا لعدم انجاز الحي الجامعي داخل الآجال و وعيا من الطرفين بأهمية هذا المشروع فيما يتعلق بتعزيز الطاقة الاستيعابية لايواء الطلبة، تم اقتراح خلال الاجتماع التنسيقي برئاسة السلطة الإقليمية بتاريخ 9 نونبر 2021 بضرورة اعداد ملحق تعديلي من اجل تغيير مدة الإنجاز حيث تم بالفعل اعداد هذا الملحق الذي جاء كما يلي:

ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة

بين

المجلس الإقليمي لسطات

و

المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية

من أجل بناء حي جامعي بسطات

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.75.168 الصادر بتاريخ 25 صفر 1397 الموافق ل 15 فبراير 1977 والمتعلق باختصاصات العمال، كما تم تغييره بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.93.233 الصادر بتاريخ 19 ربيع الثاني 1414 موافق أكتوبر 1993؛
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.84 الصادر في 20 رمضان 1436 (7يوليوز 2015) المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والاقاليم؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.01.205 الصادر بتاريخ جمادى الأخرة 1422 الموافق ل 30 أغسطس 2001 بتنفيذ القانون رقم 81.00 القاضي بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية والثقافية؛

- بناء على المرسوم رقم 2.02.603 الصادر بتاريخ 09 رجب 1423 الموافق ل 17 شتنبر 2002 بتطبيق القانون رقم 81.00 القاضي بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛
- بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهر شتنبر 2018، بشأن المصادقة على مشروع اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من أجل بناء حي جامعي بسطات؛
- بناء على اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من أجل بناء حي جامعي بسطات؛
واعتبارا لعدم انجاز مشروع بناء حي جامعي بسطات داخل الآجال المتفق عليها في الاتفاقية
ورغبة من الطرفين في ضرورة اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود والذي سيمكن من تعزيز الطاقة الاستعابية على مستوى الحي الجامعي وبالتالي الاستجابة للحاجيات المتزايدة للطلبة بالاقليم في هذا المجال .
- وبناء على مقر المجلس الإقليمي لسطات المتخذ برسم الدورة العادية لشهر.....،
فإن:
- المجلس الإقليمي لسطات؛
- المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية
اتفقوا على ما يلي:
مادة فريدة:
تعدل المادة الرابعة من اتفاقية الشراكة بين المجلس الإقليمي لسطات والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية من اجل بناء حي جامعي على الشكل التالي:
تمتد فترة انجاز المشروع على سنوات: 2022-2023-2024.

بعد ذلك، أعطيت الكلمة للسيد **مدير الحي الجامعي** ، الذي أوضح ان عدم احترام أجل انجاز المشروع يرجع بالأساس الى مشاكل مرتبطة بالعقار وانه حاليا تم الاتفاق على البقعة الأرضية التي سينجز فوقها المشروع، وان هذا الأخير في طور الترخيص .

واقترح في تدخله ان يتم اسناد مهمة تدبير هذا الحي الى المكتب الوطني للاعمال الاجتماعية ، موضحا انه يصعب تسييره من طرف جمعية نظرا لحجم طاقته الاستيعابية.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء وافقت اللجنة على هذا الملحق.

<u>النقطة الثالثة: المصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي.</u>

في كلمته أوضح السيد رئيس اللجنة أن ادراج هذه النقطة ضمن جدول الاعمال كان بهدف استغلال الآليات المركونة بمرآب المجلس الإقليمي وبالتالي استفادة الجماعات منها، حيث وبعد فتح باب المناقشة، سجلت تدخلات مكثفة جاءت كما يلي:

- **رئيس مصلحة المرآب**، أوضح ان الآليات المملوكة للمجلس الإقليمي هي بمثابة آليات تم اقتناؤها من الموارد الذاتية للمجلس الإقليمي وجزء آخر كان بمثابة هبة من طرف المجلس الجهوي.
- وبالنسبة لطريقة استغلالها اقترح ان يتم تدبيرها بالكيفية التي كان معمول بها من السلطة الإقليمية في السابق حيث أشار الى انها كانت تقوم باعداد برنامج عمل واعداد الدراسات للمسالك. وتضع هذه الآليات رهن إشارة الجماعات على مستوى كل دوائر الإقليم، حيث سهر السيد رئيس الدائرة على تنفيذ البرنامج بتنسيق مع السلطة الإقليمية.

بعده تدخل السيد وديع المهتدي الذي اثار إشكالية عدم توفر المجلس على سائقين لتشغيل هذه الآليات.

- **رئيس اللجنة**، اقترح في مجال تدبير الآليات ان يتم اعتماد الصيغة التي تم اعتمادها بأحد أقاليم المملكة، حيث أوضح ان هذا الإقليم قام باعداد برنامج سنوي لاصلاح المسالك، و وضع الآليات رهن إشارة السادة رؤساء الجماعات وانهم يتحملون مسؤولية تدبير هذه الآليات من الكازوال، ويقومون بتنفيذ البرنامج بتنسيق مع السادة رؤساء الدوائر.
- **المختار سجاع**، ذكر السادة الأعضاء بمشكل عدم قدرة المجلس الإقليمي على استغلال وتدبير هذه الآليات، مشيرا الى انه قام باحداث شركة التنمية من اجل استغلال هذه الآليات غير أن قلة الاعتمادات حالت دون تفعيل هذه الشركة الشيء الذي أدى الى إلغائها .

وجدد بدوره الصيغة التي اقترحها السيد رئيس اللجنة من اجل استغلال هذه الآليات، غير انه اثار إشكالية مدى ملاءمة هذه الصيغة مع الاختصاصات الذاتية للمجلس الإقليمي خصوصا وان الاعتمادات المخصصة للكازوال ضئيلة ولا تكفي لاستغلال الآليات من طرف المجلس، لذا اقترح ضرورة تعميق دراسة هذه النقطة مع السلطة الإقليمية، واشراك بعض القطاعات الحكومية لتدبير هذه الآليات.

- **رئيس اللجنة**، اثار بدوره مشكل عدم توفر المجلس الإقليمي على الاعتمادات اللازمة لاستغلال الآليات لذا اقترح بدوره عقد اتفاقيات شراكة بين المجلس والجماعات وبعض القطاعات الحكومية.
- **العربي الشريعي**، أشار الى ان الاقتراحات التي ادلى بها السادة الأعضاء انها وجيهة وبالنسبة للاقتراح المتعلق بعقد شراكات مع الجماعات، أشار الى انه تم اعتماد تجربة عقد شراكة مع مجموعة الجماعات على صعيد دائرة البروج في انجاز المسالك وانها كانت ناجحة.
كما أوضح انه يتعين استحضار ميزانية سنة 2022 التي تم اعدادها من طرف الجماعات ولم يتم الاخذ بعين الاعتبار الاقتراحات المذكورة، واقترح ان يتم عقد شراكة مع مدرسة محمد السادس للاشغال العمومية من اجل تكوين بعض السائقين.
- **وديع المهتدي**، أشار الى انه لا يمكن وضع الآليات رهن إشارة السادة رؤساء الجماعات لان المجلس الإقليمي هو المسؤول عن تدبير الآليات التابعة له وانه يتعين اشراك باقي المؤسسات العمومية في هذا المجال.
- **فريد بن الأحمر**، أوضح ان مجال تدبير الآليات يتم في اطار مشروع استهلاكي، واقترح ان يتم عقد اتفاقية شراكة مع احدى الشركات لتدبير هذه الآليات.
- **رئيس مصلحة التجهيز**، أشار الى ان تدبير الآليات عن طريق ابرام شراكات مع الجماعات يطرح اشكالات قانونية، لكون انجاز المسالك ليس اختصاصا ذاتيا للجماعة، لذا يتعين اشراك بعض القطاعات الحكومية.

وبعد المناقشة المعمقة لهذه النقطة، اوصت اللجنة بضرورة تدبير هذه الآليات عن طريق اعداد شراكات مع الجماعات بتنسيق مع السلطة الإقليمية.

النقطة الرابعة: المصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي.

في كلمته أوضح السيد رئيس اللجنة إلى ان ادراج هذه النقطة ضمن جدول الاعمال جاء نتيجة انتهاء العقدة المبرمة بين المجلس الإقليمي وشركة كولف مناجمنيت المتعلقة بتدبير الكولف الملكي الجامعي، لذلك كان لزاما ان يتم اعداد دفتر التحملات وعرضه على المجلس الإقليمي من اجل المصادقة حتى يتسنى استغلال هذا المرفق وانقاذه من الضياع. خاصة وانه يعتبر متنفسا مهما لجماعة سطات، كما أوضح ان الكولف الملكي من بين العقارات المهمة المملوكة للمجلس الإقليمي والتي يتعين المحافظة عليها.

اثر ذلك اخذ الكلمة السيد رئيس مصلحة التجهيز حيث تساءل عما اذا كان تدبير الكولف الملكي سيقتصر على المساحات الخضراء ام سيشمل المرافق التابعة له حيث أجابه السيد رئيس اللجنة عملية التدبير من طرف الشركة ستشمل المرافق والمنشآت المتواجدة بالكولف الملكي الجامعي.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء اوصت اللجنة بان يتم تضمين دفتر التحملات المقتضيات المتعلقة باستغلال جميع المنشآت والمرافق التابعة لهذا العقار.

النقطة الخامسة: دعم جمعيات دور الطالب والطالبة بالاقليم

خلال مناقشة هذه النقطة تدخل كل من السادة:

- **العربي الشريعي**، بعد ان نوه بالمجهود الجبار الذي بذله المجلس الإقليمي في مجال النقل المدرسي بالعالم القروي أوضح ان جل الجماعات أصبحت تعتمد على هذا المرفق في مجال التمدرس وان العديد من دور الطالب والطالبة بالاقليم أغلقت أبوابها وأصبحت غير مستغلة لذلك اقترح ان يتم دعم النقل المدرسي بل وحتى النقل الجامعي .

- **فريد بن الأحمر**، أشار بدوره الى ان جل الجماعات تتوفر على اسطول للنقل المدرسي.
- **وديع المهتدي**، اثار المشاكل المطروحة على مستوى دار الطالبة بجماعة كيسر موضحا انها تحتضن تلاميذ المناطق النائية والبعيدة.
- **المختار سجاع**، بعد ان أشاد بالدور الذي لعبته دور الطالب ببعض الجماعات ، أوضح ان العديد من دور الطالب أغلقت أبوابها بسبب عجز الجمعيات عن تسييرها، كما أشار الى انه لم يتم برمجة اعتمادات لدعم الجماعات خلال اعداد الميزانية لسنة 2022.
- **رئيس اللجنة**، اقترح ان يتم دعم النقل المدرسي نظرا لعدة عوامل أمنية وتثقيفية مع ضرورة مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال واستغلال دور الطالبة والطالب المتواجدة بالاقليم في مجالات أخرى.

وبعد مناقشات متبادلة ، أوصت اللجنة بدعم جمعيات دور الطالب بتعزيزها باسطول النقل المدرسي لتخفيف العبء عليها وذلك باحداث شراكات مع القطاعين الخاص والعام.

إمضاء :

رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة

محمد ضعلي

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات

تقرير لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة
بتاريخ 2021/12/23

في إطار الاستعداد لعقد الدورة العادية لشهر يناير 2022 للمجلس الإقليمي لسطات، انعقد بمقر الإقليم بتاريخ 23 دجنبر 2021 على الساعة الحادية عشرة صباحا، اجتماع للجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة المنبثقة عن المجلس الإقليمي لسطات تحت رئاسة السيد المختار سجاع رئيس اللجنة، وبحضور السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- حجاج خربوش : نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
- الصديق بعزاوي : عضو باللجنة
- محمد مريوت : عضو باللجنة
- وديع المهتدي : نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة

كما حضر بصفة استشارية:

- حسن الكرتاس : المدير العام للمصالح
- زبيدة الوراق : مديرة شؤون الرئاسة والمجلس
- حسن النحيلة : رئيس مصلحة الميزانية
- احمد شهدي : رئيس مصلحة المرآب والممتلكات المنقولة

وقد تضمن جدول الاعمال النقط التالية:

1. **برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021.**
2. **برمجة الاعتمادات الغير مستعملة في اطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم.**
3. **المصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي.**
4. **المصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي.**
5. **دعم جمعيات دور الطالب والطالبة بالاقليم.**

النقطة الأولى: برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021.

بالنسبة لهذه النقطة، تم ادراجها بحكم ان المجلس الإقليمي مطالب ببرمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021 كما جرت به العادة خلال السنوات السابقة، حيث اعطى رئيس اللجنة الكلمة للسيد رئيس مصلحة الميزانية الذي أوضح انه من المتوقع ان يتعذر على الخازن الإقليمي حصر البيانات المحاسبية المتعلقة بتنفيذ ميزانية 2021 في الوقت المناسب خصوصا وانه تمت رقمنة رسم الفحص التقني والذي يسمح لمراكز الفحص التقني بتحويل هذا الرسم لفائدة الميزانية الإقليمية إلى حدود نهاية شهر يناير كما أنه لم يتم بعد التوصل بالشطر الأخير من حصة الإقليم من الضريبة على القيمة المضافة.

بعده تدخل السيد المختار سجاع رئيس اللجنة الذي أشار إلى أنه في حالة ما إذا تم التوصل بالحصة الأخيرة من الضريبة على القيمة المضافة، وتم حصر البيانات المحاسبية من طرف الخازن الإقليمي قبل

انعقاد الدورة، فإنه يتم برمجة الفائض الحقيقي مباشرة من طرف المجلس الإقليمي موضحا ان صرف الاعتمادات المتعلقة بهذا الفائض تبقى رهينة باعداد برنامج تنمية الإقليم الذي لم يتم بعد إنجازه وانه يمكن برمجته خلال دورة استثنائية، غير انه أشار إلى أن اللجنة يمكنها تحديد المجالات التي ستنصب عليها البرمجة المتعلقة بهذا الفائض موضحا انه ينبغي ان تهم المجالات التالية:

- النقل المدرسي
- المسالك
- تجهيز إدارة المجلس الإقليمي
- برامج الحد من الفقر والهشاشة

بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد الصديق بعزاوي الذي أشار بدوره إلى ان برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021 رهينة بحصر البيانات المحاسبية المتعلقة بتنفيذ ميزانية 2021 من طرف الخازن الإقليمي، وان اللجنة لها كامل الصلاحية في تحديد المحاور التي ستنصب عليها برمجة هذا الفائض.

- **حجاج خربوش** أشار بدوره الى انه في حالة التعذر على الخازن الإقليمي حصر البيانات المحاسبية في الوقت المناسب، فانه يتم تأجيل برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021 الى دورة لاحقة.

وهكذا وبعد المناقشة المتبادلة وافقت اللجنة على اقتراحات رئيس اللجنة المتعلقة بمجالات برمجة الفائض الحقيقي لسنة 2021.

النقطة الثانية: برمجة الاعتمادات الغير مستعملة في اطار المبادرة المحلية للتنمية البشرية والبالغة 512.294.22 درهم.

من اجل تقديم كافة التوضيحات الضرورية بشان هذه النقطة أعطيت الكلمة للسيد رئيس مصلحة الميزانية الذي أوضح ان هذه الاعتمادات المقدرة ب 512.294,22 درهم تم استرجاعها من الحساب الخاص للمبادرة المحلية للتنمية البشرية بعدما تمت تصفية هذا الأخير وان هذه الاعتمادات لم يتم برمجتها.

وبعد المناقشة، وتبادل الآراء تم الاتفاق على برمجة هذه الاعتمادات في اقتناء سيارة .

النقطة الثالثة: المصادقة على الصيغة الملائمة لتدبير واستغلال الآليات التابعة للمجلس الإقليمي.

بالنسبة لهذه النقطة، اقترح رئيس اللجنة انه يتم عقد شراكات بين المجلس والجماعات و وزارة التجهيز من اجل تدبير الآليات .

بعد فتح المناقشة تدخل من السادة:

- **الصديق بعزاوي**، أشار الى ان ميزانية اغلب الجماعات ضعيفة ولا يمكن لهذه الجماعات المساهمة في تدبير الآليات التابعة للمجلس الإقليمي .
- **حجاج خربوش**، اقترح ان يتم الاقتداء بالنموذج المعمول به في مجال انجاز المسالك بالمجلس الاقليمي لخنيفرة.
- **محمد مريوت**، أشار الى ان تدبير الآليات يتطلب احداث شركة موضحا ان العديد من جماعات الإقليمي ذات تضاريس وعرة، الشيء الذي سيطرح مشكل صيانة هذه الآليات، او عقد شراكة مع الجمعيات لتدبير هذه الآليات.
- **المدير العام للمصالح**، أوضح في تدخله الى الطرق التي يمكن بواسطتها تدبير الآليات حيث أشار الى ان قطاع المسالك يعد من الاختصاصات الذاتية للمجلس، ويمكن لهذا الأخير تدبير هذه الآليات مباشرة، غير ان ذلك رهين بمدى توفر الاعتمادات المالية لدى المجلس الإقليمي، وبالنسبة للطريقة الثانية أوضح انه يمكن تدبير الآليات عن طريق عقد شراكة غير أن ذلك سيطرح اشكالا قانونيا نظرا لكون قطاع المسالك بمثابة اختصاص مشترك للجماعة مع القطاعات الحكومية ، حيث أوضح انه يمكن تجاوز هذا المشكل بابرام اتفاقية ثلاثية الأطراف بين المجلس الإقليمي

والجماعة و التجهيز، بالنسبة للطريقة الثالثة أشار الى انه كان مقترحا ان يتم تدبير الآليات عن طريق شركة التنمية والتي أحدثها المجلس الإقليمي لهذا الغرض، غير ان المجلس تبين له عدم قدرته على تدبير هذه الشركة اعتبارا لقلة الاعتمادات والموارد البشرية المتوفرة بالميزانية الاقليمية الشيء الذي أدى بالمجلس إلى اتخاذ مقرر بشأن حل هذه الشركة. لذلك اقترح أن يتم تعميق الدراسة بشأن البحث عن السبل الملائمة لتدبير هذه الآليات وذلك عن طريق استشارة المصالح الإقليمية والمركزية مع الاستئناس بنماذج بعض الجماعات في هذا المجال.

- **الصديق بعزاوي**، طالب بالتريث في البحث عن الصيغ القانونية لتدبير الآليات، مشيرا الى ان قطاع المسالك يعد اختصاص ذاتيا للمجلس الإقليمي، وان الجماعة لا يمكنها الدخول في هذه الشراكة خصوصا وان الآليات تابعة للمجلس الإقليمي.
- **محمد مريوت**، اقترح أن يتم تدبير الآليات من طرف المجلس بمفرده وإنجاز المسالك والبحث عن الموارد عن طريق التدخل لدى مختلف القطاعات الحكومية، واعداد برنامج لهذا الغرض.
- **رئيس اللجنة** ، اقترح ضرورة تكوين لجنة مختلطة للبحث عن الصيغة الملائمة لتدبير الآليات.
- **المدير العام للمصالح**، أشار الى انه في حالة ما إذا تم الاتفاق على تدبير الآليات من طرف المجلس الإقليمي واللجوء إلى طرق أبواب التمويل لإنجاز المسالك فإنه يتعين على المجلس اعداد الدراسات الخاصة بالمسالك.

وبعد المناقشة المتبادلة لهذه النقطة من طرف السادة الأعضاء الحاضرين ارتأت اللجنة انه اعتبارا لكون قطاع المسالك من الاختصاصات الذاتية للمجلس إمكانية تدبير الآليات بالتسيير المباشر للمجلس الإقليمي على أساس ان يتم تسطير برنامج عمل لهذا الغرض بعد اعداد الدراسات التقنية وبالتالي اللجوء إلى طلب الدعم من الوزارة الوصية.

<u>النقطة الرابعة: المصادقة على دفتر التحملات الخاص بتدبير الكولف الملكي الجامعي</u>

بخصوص هذه النقطة أوضح السيد رئيس اللجنة بأن المجلس الإقليمي قام بتخصيص مبلغ 2 مليون درهم بالميزانية الإقليمية لسنة 2022 وذلك حتى يتسنى تدبير الكولف الملكي الجامعي عن طريق تفويت استغلاله لاحدى الشركات المختصة في هذا المجال.

وخلال المناقشة تدخل كل من السادة حجاج خربوش والصديق بعزواي ومحمد مريوت الذي طالبوا بضرورة تعديل دفتر التحملات المعروض على اللجنة من اجل ضم المنشآت والمرافق التابعة للكولف الملكي لكون هذا الدفتر اقتصر على المساحات الخضراء.

<u>النقطة الخامسة: دعم جمعيات دور الطالب والطالبة بالاقليم</u>

- **رئيس اللجنة** أشار الى ان اغلب دور الطالب تعرف وضعا مزريا وأغلقت أبوابها بسبب ضعف الاعتمادات لدى الجمعيات المشرفة على تدبيرها، كما أشار الى ان دعم هذه الجمعيات من طرف المجلس يطرح اشكالا قانونيا بسبب صدور الدورية الوزارية تحت عدد D2185 بتاريخ 5 ابريل 2018 والتي ألغت الدعم لهذه الجمعيات من طرف المجلس الإقليمي.
- **محمد مريوت**، تساءل عن سبب دعم جمعية البصر الخيرية وطالب بدعم هذه الجمعيات ولو بتجهيزها ، كما طالب بدعم الفرق الرياضية لكون اغلبها فئات هشة وذلك عن طريق عقد شراكات مع هذه الجمعيات.

وإجابة على هذا التدخل أخذ الكلمة السيد المدير العام للمصالح الذي أوضح ان الدعم المباشر للجمعيات لم يعد من اختصاص المجلس الإقليمي بمقتضى دورية وزارة الداخلية تحت عدد D2185 بتاريخ 5 ابريل 2018، حيث نصت في احدى فقراتها على ما يلي:

"دعم الجمعيات وتوزيع المساعدات عليها ورد بشكل حصري ضمن صلاحيات المجلس الجماعي في القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات (المادة 92)، ولم يرد في أي من القانونين

التنظيميين المتعلقين بالجهات وبالعمالات والاقاليم مما يجعل ذلك اختصاصا حصريا للجماعات دون الجماعات الترابية الأخرى."

وبالنسبة لدعم الجمعيات عن طريق عقد شراكات أشارت الدورية الى انه يمكن للجماعات الترابية ان تبرم اتفاقيات اما مع جماعة ترابية أخرى او مع الإدارات او المؤسسات العمومية، ومع الجمعيات ومع الفاعلين الاقتصاديين الخواص شرط ان يتعلق الامر بإنجاز نشاط او مشروع ذي فائدة مشتركة بين افراد الاتفاقية وان يدخل موضوعها ضمن الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية الموقعة عليها.

وبعد استنفاد كافة التدخلات المتعلقة بهذه النقطة اوصت اللجنة بدعم جمعيات دور الطالب والطالبة بالاقليم بتعزيزها باسطول النقل المدرسي لتخفيف العبء عليها، وذلك باحداث شراكات مع القطاعين العام والخاص.

إمضاء :

رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

المختار سجاع

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم سطات
المجلس الإقليمي لسطات

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة
بتاريخ 23 دجنبر 2022

في إطار الاستعداد لعقد الدورة العادية لشهر يناير 2022 للمجلس الإقليمي لسطات، انعقد بمقر الإقليم بتاريخ 23 دجنبر 2021 على الساعة الخامسة مساء، اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة المنبثقة عن المجلس الإقليمي لسطات تحت رئاسة السيدة أسماء المعطاوي رئيسة اللجنة، وبحضور السادة الأعضاء الآتية أسماؤهم:

- سعيد وديع : عضو باللجنة.

كما حضر بصفة استشارية:

- القرشي سيف الدين : عن مندوبية الصحة.
- جرموني عبد الله : عن مندوبية الصحة.
- اديب الجنان : نائب رئيسة جامعة الحسن الأول بسطات.
- سعيد ماجي : مدير الحي الجامعي بسطات.
- المختار سجاع : رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
- حجاج خربوش : عضو بلجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
- وديع المهتدي : عضو بلجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
- خضراء الداودي الرغيوي: عضوة بلجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة.

ونظرا لعدم توفر النصاب القانوني للجنة تم اللجوء الى تطبيق مقتضيات المادة 52 من النظام الداخلي للمجلس حيث تم افتتاح الجلسة بعد مرور ساعة عن التوقيت المحدد لانطلاقها، من طرف السيدة رئيسة اللجنة التي رحبت بالسادة الحاضرين وشكرتهم على تلبيتهم الدعوة لحضور أشغال هذا الاجتماع.

وقد تضمن جدول الاعمال النقطتين التاليتين:

1. **تشخيص حاجيات التعليم العالي بالإقليم**
2. **تشخيص حاجيات القطاع الصحي بالإقليم.**

النقطة الأولى: تشخيص حاجيات التعليم العالي بالإقليم:

في بداية دراسة هذه النقطة، أعطيت الكلمة للسيد نائب رئيسة جامعة الحسن الأول الذي أشار الى ان المراسلة التي توصلت بها رئاسة الجامعة من طرف المجلس الإقليمي لم تكن واضحة، ولم يتم معرفة ما المقصود بتشخيص حاجيات التعليم العالي، حيث اجابته السيدة رئيسة اللجنة بان يقدم تقريرا شاملا يتضمن مختلف حاجيات التعليم العالي بالإقليم.

بعد ذلك اخذ الكلمة السيد نائب رئيسة الجامعة، حيث أشار الى المؤسسات الجامعية التي تم إنجازها مؤخرا في إطار توسيع جامعة الحسن الأول، ككلية الاقتصاد والتدبير، ومعهد علوم الرياضة، وكلية اللغات والعلوم الإنسانية والفنون، إضافة الى الكلية المتعددة التخصصات بابن احمد وكلية التقنيات ببرشيد. كما أشار السيد نائب رئيسة الجامعة الى بعض المشاكل المتعلقة بالحرم الجامعي كمشكل الممر المؤدي الى الجامعة حيث أوضح انه اصبح مرتعا للكلاب الضالة والقطط وان احدى الجمعيات قدمت شكاية في الموضوع ضد الجامعة من اجل الاهتمام بهذه الحيوانات، لهذا التمس من المجلس التدخل من اجل إيجاد حل جدري لهذا المشكل.

اما بالنسبة للمشاكل البيداغوجية، أشار الى انه تم التوصل حاليا بمذكرة مفادها الرجوع الى نظام التعليم عن بعد خاصة ما يتعلق بالكليات ذات الاستقطاب المفتوح، كما أشار الى ان جامعة الحسن الأول تعرف ظروفا خاصة تنعكس سلبا على الجامعة وتدل على ان هناك ثغرة داخل نظام هذه المؤسسة بسبب جريمة أخلاقية موضحا ان القضاء يقوم بواجبه في هذا الشأن، وان الجامعة ستتجاوز هذه الظرفية بشتى الوسائل، وانها اخذت على عاتقها محاربة شتى أنواع العنف ضد النساء، وانه تم خلق خلية لهذا الغرض داخل كلية العلوم القانونية والسياسية.

وفيما يتعلق بمشكل الخصاص في مجال الموارد البشرية، أشار الى انه يتم معالجته بالاستعانة بالاساتذة الزائرين، كما أشار الى انه تم تعيين عميد جديد للكلية.

اما فيما يتعلق بمجال البحث العلمي، فقد أوضح ان جامعة الحسن الأول أصبحت ذات مرتبة مهمة في اطار الترتيب العالمي حسب الحقول المعرفية، مشيرا الى ان هناك مختبرات بالجامعة تهتم بالعديد من الميادين، وان المجلس الإقليمي، يمكنه الاستفادة من خبرات هاته الفعاليات عبر شراكات. ثم التمس في اخر تدخله، ضرورة تعاون جميع المتدخلين لإعادة الثقة لمنظومة التعليم العالي بالإقليم.

بعده أعطيت الكلمة للسيد مدير الحي الجامعي الذي تطرق الى الاكراهات الايوائية التي يعرفها الحي الجامعي كمشكل ضعف الطاقة الاستيعابية بهذا الحي التي لا تلبي جميع رغبات الطلبة الوافدين على الجامعة خصوصا وان جائحة كورونا خلقت ازمة في الإسكان بهذا الحي، وطالب من المجلس الإقليمي تقديم الدعم لهذه المؤسسة في اطار شراكات وفق اطار قانوني من اجل تهيئة بعض الفضاءات بالحي الجامعي، وبناء مركز صحي به وذلك بشراكة بين الجامعة والمجلس الإقليمي ومندوبية الصحة، وتهيئة محيط الحي الجامعي والمساحات الخضراء وتقوية الانارة. كما التمس من المجلس ضرورة الانفتاح على الحي الجامعي والجامعة من اجل ترسيخ الثقة في هذه المؤسسات.

بعد فتح باب المناقشة، تدخل كل من السادة:

-المختار سجاع: الذي بعد ان شكر السيد نائب رئيسة جامعة الحسن الأول، والسيد مدير الحي الجامعي، على عرضيهما القيمين، أشار الى ضرورة بناء الثقة بين الاسرة والطالب والجامعة، مطالبا السيد نائب رئيسة جامعة الحسن الأول، بتقديم عرض تشخيصي لقطاع التعليم العالي بالاقليم خلال الدورة العادية للمجلس المقرر عقدها بتاريخ 10 يناير 2022، كما أشار الى انه تم تعديل الاتفاقية المبرمة بين جامعة الحسن الأول والمجلس الإقليمي من اجل بناء كلية اللغات والعلوم الإنسانية والفنون، وانه سيتم عرضها خلال الدورة المذكورة على انظار المجلس من اجل المصادقة، موضحا ان المجلس الإقليمي لعب دورا مهما في توسيع جامعة الحسن الأول من خلال وضعه رهن إشارة هذه الجامعة، العديد من العقارات التابعة له. وفي اخر تدخله، شكر السيد مدير الحي الجامعي على اقتراحاته الوجيهة، مشيرا الى ان المجلس سيعمل على اعداد برنامج العمل، وانه سيتم التفكير في الانفتاح على المحيط الجامعي.

اثر ذلك اخذ الكلمة السيد مدير الحي الجامعي الذي اقترح ضرورة خلق خلية للتواصل بين المجلس الإقليمي ومؤسسة الحي الجامعي.

-وديع المهتدي: عبر في بداية تدخله، عن اسفه لعدم استدعاء ممثلي الطلبة لحضور اشغال هذا الاجتماع قصد التعرف على المشاكل المطروحة على مستوى الجامعة، حيث اثار مشكل الزبونية والمحسوبية وغياب التواصل مع الطلبة إضافة الى مختلف مظاهر العنف الممارس على الطالبات والطلبة وكذا اقصاء الطلبة أبناء الإقليم، من الاستفادة من التسجيل بسلكي الماستر والدكتوراه وكذا الاستفادة من الايواء بالحي الجامعي، مشيرا الى ان الجامعة تتميز بالاستقلال المالي لتدبير مرفق التعليم العالي على أحسن ما يرام.

بعده أعطيت الكلمة للسيد نائب رئيسة جامعة الحسن الأول، للرد على تدخلات السيد العضو وديع المهتدي حيث أشار الى انه يتعين على هذا الأخير التمييز بين الجامعة والمؤسسة التي ينتمي اليها، موضحا ان المشاكل التي طرحها واقعية وان الجامعة تتوفر على تسع مؤسسات تعليمية جامعية ولا تتوفر على الاستقلال المالي وانما تتوفر على الاستقلالية البيداغوجية، مشيرا الى ان هذا المجال يصعب

تدبيره، كما أشار الى ان مكتبه مفتوح لجميع الفعاليات وان هناك تواصل مستمر مع الجامعة لحل مشاكل الطلبة.

وبالنسبة للمشاكل الداخلية التي عرفتها الجامعة مؤخرا، فقد أشار السيد نائب رئيسة جامعة الحسن الأول الى انه قام بطرحها خلال تدخله. واما بالنسبة للتسيير العشوائي للجامعة، فقد أوضح ان السيدة رئيسة جامعة الحسن الأول، تأخذ على عاتقها بكل جدية، منذ توليها على رئاسة هذه الجامعة، اتخاذ تدابير صارمة لمعالجة هذا المشكل.

وفي اخر رده، اقترح السيد نائب رئيسة جامعة الحسن الأول القيام بزيارة للجامعة من طرف المجلس، والقيام بيوم دراسي في إطار انفتاح المجلس على الفضاء الجامعي.

- حجاج خربوش: بعد ان اعتذر للسيد نائب رئيسة جامعة الحسن الأول عن تدخل العضو السابق، أشار الى ان المجلس في تواصل مستمر مع الجامعة، وانه على استعداد دائم للتعاون مع الجامعة والدليل على ذلك انه وضع رهن اشارتها عقارا مهما من اجل توسيع الحرم الجامعي.

وبعد المناقشة المتبادلة بين السادة الأعضاء الحاضرين، اوصت اللجنة بخلق خلية للتواصل بين المجلس الإقليمي وإدارة الجامعة والحي الجامعي والقيام بيوم دراسي في إطار انفتاح المجلس على الفضاء الجامعي مع المطالبة بضرورة اعداد تقارير تشخيصية من طرف هذه المؤسسات حتى يتسنى عرضها على انظار المجلس الإقليمي.

النقطة الثانية: تشخيص حاجيات القطاع الصحي بالاقليم.

في بداية دراسة هذه النقطة أعطيت الكلمة للسيد ممثل قطاع الصحة بالإقليم، الذي قدم عرضا تضمن المشاريع المبرمجة لهذا القطاع بالإقليم مشيرا في هذا الصدد الى ما يلي:

- إعادة بناء المركز الصحي الحضري سيدي عبد الكريم بمبلغ 1.560.000 درهم .
- بناء وحدة صحية للامراض العقلية بمبلغ 900.000 درهم.
- تهيئة مصلحة طب الأطفال بمستشفى الحسن الثاني بمبلغ 600.000 درهم.
- إعادة بناء قسم المستعجلات بمستشفى الحسن الثاني بمبلغ 5 مليون درهم.
- بناء مركز تتبع حالات النساء الحوامل بمبلغ 1.560.000 درهم.
- بناء المركز الصحي الحضري حي السلام بمبلغ 1.560.000 درهم.
- بناء مستشفى القرب بالبروج بمبلغ 50.000.000 درهم.

وبعد فتح باب المناقشة تدخل السيد المختار سجاع الذي تساءل عن مآل مشروع توسيع المركز الصحي لراس العين وطالب بإعداد تشخيص من طرف مندوبية وزارة الصحة، يتضمن برامجها المرفوعة الى الوزارة الوصية، مشيرا الى ان السادة الأعضاء خلال الدورة سيطرحون مختلف المشاكل المتعلقة بهذا القطاع.

وجوابا على تساؤل السيد المختار سجاع، أشار السيد ممثل مندوبية وزارة الصحة بالإقليم، الى انه سيتم اعداد الدراسة المتعلقة بمشروع توسيع المركز الصحي لراس العين خلال سنة 2022 وسيتم إنجازه خلال سنة 2023.

بعد ذلك أخذت الكلمة السيدة رئيسة اللجنة التي طالبت مندوبية الصحة بضرورة اعداد تقرير بشأن تشخيص حاجيات القطاع حتى يتسنى عرضه على أنظار المجلس الإقليمي لسطات خلال دورته العادية لشهر يناير 2022.

وبعد استنفاذ دراسة النقطتين المدرجتين بجدول أعمال اللجنة، رفعت الجلسة على الساعة السابعة مساء.

الامضاء: رئيسة اللجنة

أسماء المعطاوي